U.S. Policy toward the Rise in Oil Prices Prior to the First Gulf War

Lecturer Dr. Sabah Saiwan Uwaid Nghaimish
General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate
E-mail: Sabah.Seawan@utq.edu.iq

Abstract:

The move by oil-producing countries to raise oil prices aroused Washington's caution and was accompanied by numerous concerns، especially after its industrial institutions realized their great need for energy in order to ensure the continuation of their growing economic activity. In addition، the United States feared losing its distinguished position in the oil and industrial markets، particularly as European and Asian consumers in Southeast Asia were striving vigorously to obtain the energy resources needed to drive their growing and competitive economies. Therefore، American politicians took action and warned of the consequences of rising oil prices and the development of consumption patterns، in order to secure sufficient supplies at low prices، thereby forming a front of consumers.

Keywords: oil prices، OPEC، U.S. foreign policy، Arabian Gulf، energy.

السياسة الأمريكية تجاه ارتفاع أسعار النفط قبيل حرب الخليج الأولى

المدرس الدكتور صباح صيوان عويد نغيمش
المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار
E-mail: Sabah.Seawan@utq.edu.iq

الملخص:

أثار تحرك الدول المنتجة لرفع أسعار النفط حذر واشنطن ورافقه حصول مخاوف كثيرة بعدما وجدت مؤسساتها الصناعية أنها بحاجة كبيرة إلى الطاقة لضمان استمرار وتيرة حياتها الاقتصادية المتنامية، فضلا عن أنها تخشى من فقدان مكانتها المتميزة في الأسوق النفطية والصناعية، ولاسيما أن المستهلكين الأوربيين والآسيويين في جنوب شرق آسيا يحاولون بشكل حثيث الحصول على ما يحرك اقتصاداتهم المتنامية والمنافسة، لذلك تحرك الساسة الأمريكان وحذروا من عواقب ارتفاع أسعار النفط وتطور وضع الاستهلاك من أجل ضمان إمدادات كافية وبأسعار منخفضة فكونت جبهة من المستهلكين .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط– الأوبك– الخارجية الأمريكية – الخليج العربي – الطاقة .

المقدمة :

تشغل الطاقة ومصادرها وفي مقدمتها النفط أهمية متعاظمة لدى دول العالم وخاصة الصناعية الكبرى، إذ شكل النفط دعامة من دعائم التغيير السياسي والاقتصادي ليس لكونه شريان الحياة الاقتصادية والمحرك الكبير للآلات العسكرية او لكونه زيت الدبلوماسية بل لأهميته في توليد الطاقة ، ولأهمية تلك المادة في كونها قوة اقتصادية للدول وركيزة وضعها المالي ، ولاسيما مع وجود تباين في توزيع مصادر الطاقة الاستراتيجية مما يجعل بعض الدول يعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي لذا تولدت العديد من التداعيات والتي افرزت حدث سياسي اقتصادي شهدهُ العالم مع نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي مع ارتفاع اسعار النفط نتيجة الوضع الدولي آنذاك وخاصة في الخليج العربي .

وهنا تسعى الدول الصناعية الكبرى لتوفير مصادر الطاقة الكافية والآمنة والرخيصة الثمن وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية في ظل التنافس الدولي ، لذلك احتلت قضية تذبذب الاسعار أهمية كبيره وحركت مؤسساتها الدبلوماسية السياسية .

ومن الجدير بالذكر ان الساسة الامريكان ركزوا في المفاوضات والتباحث عن موضوع ارتفاع الاسعار بالدرجة الاولى مع العرب عن طريق الساسة السعوديين ويرجع ذلك للعلاقات المتينة بين الجانبين حيث أخذ الجانب السعودي مركز متصدر في اللقاءات والمباحثات ولما للرياض من أهمية اولتها لها واشنطن في المنطقة ..

قسم البحث الى اربعة محاور ويأتي في مطلعهِ تزايد الطلب على النفط والرغبة الامريكية في تسكين اسعاره اذ شهدت معظم الدول الاوربية والاسيوية تنامي صناعي متطلباً كماً كبيراً من الطاقة ، ومع نهاية عقد السبعينات شهد الشرق الاوسط حدث مهم غير مجرى السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وهو الثورة الايرانية ، كما وتناول البحث الضغط الامريكي على بعض أعضاء منظمة الاوبك من اجل التأثير على بعض قراراتها بشأن الاسعار ، وتطرق المحور الاخير الى توتر العلاقات الامريكية الايرانية وأثرها على اسعار النفط .

تزايد الطلب على النفط والرغبة الامريكية بتسكين الاسعار :

شهدت تلك الحقبة (السنتين التين سبقتا الحرب) طلباً متزايداً على النفط وتزاحم المشترين بشكل كبير، لضمان سد احتياجاتهم فضلاً عن الرغبة في زيادة نسبة المخزون النفطي تحسباً لأي طارئ فقد قدر متوسط الطلب الفعلي على النفط في الأسواق العالمية ما بين ١٩٧٨ – ١٩٧٩ حوالي ٤٦ مليون برميل يومياً ، بينما الاستهلاك الفعلي قدر حوالي ٤٣ مليون برميل يومياً للمدة ذاتها، ويتضح مما ذكر وجود حوالي٣ مليون برميل يومياً يستعمل لأغراض التخزين لسد النقص الحاصل[١] فكان من نتيجة تلك

الأحداث إن ارتفعت الأسعار لتصل إلى ٣٥ دولاراً للبرميل ، نتيجة لما شهدته الأسواق العالمية من تباين الأسعار بسبب الارتفاع وأدى إلى تدخل أعضاء منظمة الاوبك لمحاولة وضع سعر رسمي بهدف إيقاف الأضرار الناجمة من الفوضى التي ربما ستشهدها الأسواق العالمية طوال العام التالي[٢] ويرجع الفضل في استمرار تجميد الأسعار للجهد المبذول من السعودية وإيران والأمارات الذين عارضوا بشدة حدوث أي زيادة في الأسعار آنذلك ، فضلاً عن منع حدوث أي تحرك لوقف استعمال الدولار كوحدة حساب، في حين تركت بقية أعضاء المنظمة الاوبك في حالة من التخبط والخلاف حول طبيعة الزيادة التي كانت تهدف إليها أغلب الدول ، فقد طالب العراق وليبيا والجزائر والكويت برفع الأسعار، لغرض تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية العالمية للدولار الأمريكي خلال تلك المدة ، وأكدوا ضرورة إجراء تعديل فوري للدولار وكذلك سلة من العملات القوية الأخرى ، للحيلولة دون مزيد من انخفاض في قيمة الدولار، بعدما تعرضوا إلى خسارة قدرت بحوالي ١٥٪ من عائدات النفط الناجمة من أختلاف صرف الدولار الأمريكي على أثرها طالبوا بزيادة الأسعار، وأخيراً تم الإعلان عن موعد الاجتماع السنوي الثاني والخمسون للمنظمة المقرر عقده في أبو ظبي بتاريخ ١٦ من كانون الأول ١٩٧٨[٣] .

وعلى ما يبدو أدركت الإدارة الأمريكية من جراء تلك الأحداث لاسيما بعد البرقية المرسلة من السفير الأمريكي بطهران وليام سوليفان (WilliamSullivan) إلى واشنطن في تاريخ ١٢ من تشرين الثاني ١٩٧٨ مؤكداً بها من الضروري البحث عن ركيزة أخرى غير إيران في المنطقة ، لأنه بات من الواضح للعيان إن أيام الشاه معدودة نتيجة لفقدانه السيطرة على الأوضاع الداخلية المربكة في إيران[٤].

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ توجه وزير الخزانة الأمريكي مايكل بلومنتال (Michael Blumenthal) إلى بعض دول منظمة الاوبك في منطقة الشرق الأوسط ، فكان الهدف من تلك الجولة محاولة للضغط على تلك الدول من أجل الاستمرار بتجميد الأسعار، أو الحصول على الزيادة المعتدلة في الأسعار ، إذا تطلب الأمر ذلك قبل الاجتماع السنوي المقرر عقده في ١٦ من كانون الأول من العام نفسه في أبو ظبي ، مع توضيح الجهود التي بذلها الرئيس الامريكي جيمي كارتر(Jimmy Carter) في محاولة منه للحفاظ على سعر صرف الدولار ، تلك العملة المستعملة في المعاملات النفطية مع دول الأوبك، فضلاً عن الرغبة في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي ، مشيراً إلى إن إضافة زيادات جديدة على أسعار النفط من شأنها أن تنشأ أزمات اقتصادية جديدة[٥] .

أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ برقية موجهة إلى سفاراتها في المملكة العربية السعودية وايران والإمارات العربية المتحدة والكويت، أكدت فيها ضرورة متابعة تطور مجريات الأحداث مع قرب عقد المؤتمر القادم لمنظمة الأوبك ، لذا على السفراء إعادة تأكيد قلق واشنطن على وفق الاعتبارات التي أشار إليها بلومنتال أثناء جولته في المنطقة، وللتأكد من فهم أعضاء المنظمة لفحوى هذا

القلق تجاه مسألة زيادة الأسعار المحتملة، فضلاً عن تقديم الشكر والامتنان للضيافة، وحسن الاستماع التي حصل عليها بلومنتال خلال الرحلة، لاسيما فيما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية والإمارات، ودعمهما المتواصل لتجميد الأسعار[٦].

شهدت تلك الحقبة سياسة امريكية جديدة متمثلة بدعم واشنطن لتوسيع إنتاج النفط السوفيتي، دون النظر إلى الجوانب الأخرى للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأكدت الإدارة الأمريكية إتباعها السياسة العامة نفسها فيما يخص الإنتاج المكسيكي ، فضلاً عن البنك الدولي ووكالة الطاقة الدولية، وكانت الإدارة الامريكية تسعى إلى تشجيع اتخاذ تدابير مشتركة لتحفيز زيادة إنتاج النفط والغاز في البلدان الأقل نمواً [٧].

استمرت الإدارة الأمريكية في سعيها لاتخاذ ما يلزم اتخاذه بالضد من إتجاه زيادة الأسعار المحتملة ، إذ وردت مذكرة من وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية كوبر (Cooper) إلى مساعد الرئيس للشؤون الداخلية والسياسات موجهة للرئيس كارتر بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٧٨حملت في طياتها بعض التوصيات فيما يتعلق بسياسة تسعير النفط كما احتوت على بعض المخاوف حول إمكانية التزام الرئيس بخفض واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط بواسطة رفع أسعار النفط الخام المحلي إلى مستوى الأسعار العالمية بحلول نهاية عام ١٩٨٠، ولإنجاح تلك السياسة ينبغي إتباع نهج معين لغرض الحد من التأثير التضخمي لهذا الإجراء ، لاسيما من خلال إزالة البرامج المعقدة المفروضة لمراقبة أسعار النفط ، فضلاً عن ضرورة منع المنتجين من الاستيلاء على الأرباح غير المتوقعة فقد أوصت وزارة الخارجية بإتباع سياسة الإلغاء التدريجي لأسعار النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع فرض ضريبة على النفط [٨].

وباقتراب موعد عقد الاجتماع المقرر في أبو ظبي أرسلت واشنطن برقية إلى سفاراتها العاملة في المملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا في ١٥ كانون الأول ١٩٧٨، بغية إيصال رسائل من الرئيس كارتر إلى الملك خالد وشاه إيران والرئيس الفنزويلي بيريز، إذ ذكر فيها الرئيس كارتر أنه وردت العديد من التقارير التي تفيد أن دول الأوبك ستقرر في اجتماعها المقبل في أبو ظبي زيادة أسعار النفط وتُقدر بحوالي ١٠٪ للعام القادم وعَبر الرئيس كارتر عن شعوره بالقلق حيال هذا الأمر أيضاً، مؤكداً أن الزيادة بهذا المقدار ستكون مدمرة للاقتصاد العالمي فذكر إن تلك الزيادة لن تؤثر على جهوده الخاصة فقط لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي وتعزيز الدولار ، ولكن ستؤثر في المصالح الاقتصادية لأعضاء المنظمة أيضاً، كما وأوضح التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع غيرها من الدول الصناعية الكبرى الرئيسة، ليس فقط باستعمال موارد ضخمة من النقد الأجنبي ، بل تتخذ تدابير محلية صعبة لتحقيق الاستقرار النقدي الدولي الذي يمر – من وجهة نظره – بمرحلة حساسة للغاية أيضاً، وإن صدمة

الزيادة الكبيرة في أسعار النفط هنا من شأنها أن تعرض هذا الجهد للخطر ، ولهذه الأسباب أعرب الرئيس كارتر شخصياً وبشكل مباشر عن أمله الكبير في أن تكون الزيادة في الأسعار للعام القادم معتدلة ، مثنياً على الجهود التي تبذل في اجتماع الأوبك المقبل لتحقيق هذه الغاية[٩] فضلاً عن ذلك توقع بعض المحللين بخصوص النفط من احتمال حدوث زيادة في الأسعار في الاجتماع المقرر عقده في أبو ظبي إذ أشاروا إلى وجود أعباء على الاقتصاد الأمريكي ، لاسيما التضخم الذي يعد المشكلة الاقتصادية الأكثر اضطراباً في البلاد[١٠].

غير أن هناك بعض الأسباب التي دعت أعضاء المنظمة للمطالبة بزيادة الأسعار في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب قيمة صرف الدولار فضلاً عن تراجع القوة الشرائية لمنتجاتها النفطية ، مما أثر سلباً على قيمة عوائدها النفطية ، ومن ثم أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي لها ، إذ عانت أغلب الدول وبشدة اعتمادها على تلك العوائد في سد أغلب احتياجاتها، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج [١١].

عندها عقدت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك مؤتمرها الثاني والخمسون بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٨ في أبو ظبي و طُرحت خلال الاجتماع الأسباب المذكورة أعلاه وعلى أثرها ناقش المؤتمر الزيادة الجديدة التي سيتم احتسابها على أسعار النفط للمدة القادمة[١٢].

عندما عقد المؤتمر كانت الأجواء تدل على احتمال حصول زيادة حتمية في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى انقسام الأعضاء حول نسبة الزيادة ، إذ طالب العراق والجزائر وليبيا على أن تكون الزيادة ٢٠٪ بداية شهر كانون الثاني لعام ١٩٧٩ ، عندها بذلت السعودية جهداً كبيراً لكي لا يتعدى مقدار الزيادة أكثر من ٥٪ ، وفي نهاية الأمر وافقت السعودية على الزيادة المعلنة ١٠٪ ، على الرغم من موقفها الرافض لمثل تلك الزيادة ابتغاءً منها للمحافظة على وحدة المنظمة[١٣] فقد مثلت تلك النتيجة التي وصلت إليها المنظمة حول زيادة الأسعار حلاً وسطاً بين رغبات الأعضاء المختلفة ، فمنهم من طالب أن لا تصل نسبة الزيادة إلى حوالي ١٠٪ وبين من عمل جاهداً لكي تصل الزيادة إلى ١٥٪ [١٤] .

أنهى المؤتمر جدول أعماله بالتوصل إلى إحداث زيادة في الأسعار لعام ١٩٧٩ وبمعدل ١٠٪ على أن تكون جزئية "تدريجية" ومقسمة إلى أربع مراحل ، تصل في محصلتها النهائية إلى ١٤.٥ دولار للبرميل[١٥] ، على أن تبدأ الزيادة في الأول من كانون الثاني لعام ١٩٧٩ بنسبة ٥٪ وفي الأول من نيسان لعام ١٩٧٩ ترفع النسبة إلى ٣.٨٩٪ ، وتصل في الأول من تموز النسبة إلى حوالي ٢.٢٩٤٪ لعام ١٩٧٩ وفي الأول من تشرين الأول لعام ١٩٧٩ تصل النسبة إلى حوالي ٢.٦٩١٪ وأخيراً يصل مجموع الزيادات لعام ١٩٧٩ حوالي ١٤.٥٤٢٪ [١٦].

على أثر الزيادات المذكورة يصل سعر البرميل إلى حوالي ١٣.٣٣٥ دولار في كانون الثاني ١٩٧٩ و ١٣.٨٤٣ دولار في الأول من نيسان ١٩٧٩ و ١٤.١٦١ دولار في الأول من تموز ١٩٧٩ و ١٤.٥٤٢ دولار في الأول من تشرين الأول ١٩٧٩[١٧].

وبعد البيان الختامي للمنظمة على أثر انعقاد مؤتمر أبو ظبي وإبراز الأهداف الأساسية المعلنة فيه فوجئت دول الأوبك بزيادة منتجي بحر الشمال في بريطانيا والنرويج بزيادة أسعارهم حوالي ١١٪ للمدة المعلنة نفسها من الربع الأول لعام ١٩٧٩ بمقدار يفوق النسبة المقررة من جانب الأوبك ، الأمر الذي حفز دول الأوبك على رفع نسبة الزيادة في الأسعار بعد ذلك أكبر من النسبة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر أبو ظبي كانون الأول لعام ١٩٧٩[١٨] إذ أعرب وزير النفط الإماراتي حول زيادة الأسعار لنسبة تصل إلى ١٤.٥٪ لن يكون لها تأثير مدمر على الاقتصاد العالمي ، في حين أشار وزير الطاقة الفنزويلي فيما يتعلق بعدم إقرار التجميد هذه المرة قائلاً : "لقد جمدنا الأسعار خلال العامين الماضيين ، وماذا نتج عن ذلك ؟"، أما وزير النفط السعودي ، فقد أشار عن عدم الرضا قائلاً : "لقد بذلت قصارى جهدي كي لا تتجاوز الزيادة خمسة بالمائة، ولكن للسوق اليوم وضع خاص" [١٩]، فلم يمض على بيان المؤتمر سوى ٢٤ ساعة فقط وأنخفض سعر صرف الدولار بنسبة ٢٪ في الأسواق العالمية[٢٠].

وعقب انتهاء الاجتماع أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفاراتها المقيمة في عواصم دول منظمة أوبك في ٢٩ كانون الأول ١٩٧٨ جملة برقيات حملت في طياتها موقف واشنطن من زيادة أسعار النفط المقرر في المؤتمر الأخير، على أن يغتنم السفراء الوقت المناسب لإبلاغ مسؤولي الحكومات بردة فعل الادارة الأمريكية الذي بدا ممتعضاً، ومشيرة إلى أن تلك الزيادة لا تتماشى مع سياستها النفطية ، فضلاً عن أنها لا تبرر نتيجة ظروف السوق الأساسية ، وأن يؤكد السفراء أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن رغبتها قبل بدء الاجتماع أنه في حالة إذا لم يكن من الممكن تفادي زيادة أسعار النفط أيضاً، ينبغي أن تكون الزيادة معتدلة للغاية ، لتفادي الضرر الذي قد يلحق بالاقتصاد العالمي ، وأن يشيروا إلى الزيادة المعلن عنها من أربع مراحل التي تبلغ ذروتها ١٤.٥٪ ستعرقل البرامج المطروحة لتطوير الاقتصاد العالمي، والهادف للحد من التضخم ، وستلحق ضرر بالدول المستهلكة الأخرى والبلدان غير الأعضاء في أوبك الأقل نمواً ، ناهيك عن الأضرار التي ستلحق بدول الأوبك نفسها لأنها جزء من الاقتصاد العالمي[٢١].

من جهة أخرى شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة إعلامية قوية ضد القرارات المتخذة في المؤتمر، فضلاً عن مطالبتها بضرورة إعادة النظر في القرارات المتخذة قبل دخولها حيز التنفيذ، لما لها من آثار سلبية ، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تضخم مالي أخذ بالازدياد بشكل كبير وواضح ، فضلاً عن تباين مواقف الدول الصناعية الكبرى تجاه هذه القرارات[٢٢]، إذ اتخذت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا

واليابان الموقف المعلن نفسه من جانب الإدارة الأمريكية، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد أشار إلى أنه عمل مشروع في مواجهة أوضـــاع الاقتصاد الرأسمالي ، في حين صرحت إيطاليا أن الزيادة معتدلة من وجه نظرها(٢٣).

كان الرئيس الامريكي كارتر يأمل من اصدار بعض التعليمات السابقة قد يسهم في معالجة أزمة الطاقة في البلاد ، وبدأت تأتي بنتائجها، إلا أن أحداث الصراع العربي الاسرائيلي التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط قبل سنوات ، أدت إلى عودة أزمة الطاقة في البلاد وبسبب أحداث الثورة الإيرانية، وما تخللها من إيقاف للصادرات النفطية الإيرانية، ارتفعت الأسعار فوراً إلى ما فوق ٢٦ دولار للبرميل الواحد ، مما أضاف ٢٢ مليار دولار إلى فاتورة الواردات السنوية الأمريكية(٢٤)، وبدورها كان لتلك الأحداث أثر واضح في قرار منظمة أوبك القاضي برفع أسعار نفطها حوالي ١٤.٥٪ خلال عام ١٩٧٩، على الرغم من ذلك أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة جعل أسعار النفط لديها تتماشى مع الأسعار العالمية ، لكن زاد استهلاكها للطاقة، واحتل النفط حيزاً كبيراً لديها، في حين ظهرت بعض التوقعات من جراء ارتفاع الأسعار إذ اعتقد الأمريكيون أنها قد تؤدي إلى زيادة البطالة وتباطؤ في النمو الاقتصادي ، ومن ثم سيؤدي إلى ركود في الاقتصاد الأمريكي وعلى الرغم من خطورة الوضع المربك الإيراني على المدى البعيد، إلا أنها ضنت انه لا يشكل تهديداً مباشراً للإمدادات الأمريكية، لأن بعض البلدان المنتجة للنفط عوضت النقص الأولي من جراء توقف النفط الإيراني، فقد عززت المملكة العربية السعودية من إنتاجها النفطي من ٨.٥ مليون برميل يومياً إلى٩.٥ مليون برميل يومياً، ونتيجة لذلك أصبح النقص العالمي أقل من ٥٪ وبسبب هذا التعويض اعتقدت إدارة كارتر أنه بالإمكان تفادي حدوث أزمة كبيرة للطاقة على الأقل بشكل مؤقت(٢٥).

الثورة الايرانية وتداعياتها على امدادات الطاقة العالمية :

إنّ تداعيات أحداث الثورة الإيرانية جعلت من قضية الطاقة تحتل مركزاً متقدماً لدى الساسة الأمريكان، ومن الأمور الملفتة للنظر إن الاستخبارات الأمريكية لم تتدخل بأحداث الثورة ونتائجها، مثلما فعلت في ثورة مصدق سابقاً ، وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩ غادر شاه إيران البلاد وإلى الأبد، وتسبب سقوط الشاه في حدوث هزة في أسواق الطاقة العالمية ، وكان المستثمرون وموردو الطاقة يراقبون بشدة محاولات الحكومة المؤقتة لاستعادة النظام في الدولة التي فرقتها الصراعات، والأهم من ذلك استئناف إنتاج النفط وتصديره ، على أثرها استدعت لجنة الطاقة في مجلس الشيوخ وزير الطاقة شليسنجر(James R. Schlesinger) للإدلاء بشهادته في اليوم نفسه حول خطة إدارته بشأن التعامل مع الأحداث الأخيرة في إيران فيما يخص تأثيرها على واقع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية .

وبدأت الجلسة في الموعد أعلاه ولم تختتم إلا في اليوم التالي ، إذ واصل شليسنجر تركيزه على أن الرئيس الأمريكي مُصر على عدم إصدار تصريحات سياسية ، وأكد مجدداً وجهة نظر الإدارة الامريكية على إن الوضع الإيراني لا يشكل تهديداً مباشراً لإمدادات الطاقة الأمريكية ، إذ أن الإدارة الامريكية قد تحتاج إلى وقت إضافي لدراسة الوضع وتقييمه قبل الشروع في جولة جديدة من مبادرات سياسة الطاقة، ومن وجهة نظر إدارة كارتر فقد اختتمت الجلسة بنجاح[٢٦].

ولكن الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت توتراً خطيراً ، إذ حدثت أعمال شغب في بنسلفانيا بسبب النقص الحاد في البنزين، تمثل بوقوف السيارات لساعات في طوابير لغرض التزود بالوقود [٢٧] لذا أرسل أحد موظفي مجلس الأمن القومي مذكرة لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي زبغنيوبريجنسكي (ZbigniewBrzezinski) بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٩ ، حملت في طياتها ضرورة إيصال رسالة من الرئيس كارتر للأمير فهد بن عبد العزيز ، يعرب فيها عن امتنانه للدور السعودي الفعال في مجال زيادة الإنتاج ، لتعويض النقص الحاصل في الإنتاج النفطي الإيراني ، وحثها لبقية الأعضاء لإتباع النهج نفسه ، مشيراً إلى أن الحكومة السعودية سبق وأنْ حثت شركة أرامكو على رفع سقف الإنتاج النفطي لديها من ٨.٥ مليون برميل يومياً إلى ٩.٥ مليون برميل يومياً لتعويض ذلك النقص ، وهو ما أكده الأمير فهد مسبقاً حول التمسك بتلك السياسة طوال مدة انقطاع الإنتاج الإيراني، وتعهدها برفع سقف الإنتاج النفطي لديها لتعويض النقص الحاصل ، في الوقت الذي برز فيه بعض الأعضاء المطالبين برفع الأسعار لمستويات الربع الرابع لعام ١٩٧٩ كـ ليبيا مثلاً ، في حين أعرب الرئيس كارتر عن امتنانه بالتزام الأمير فهد بهذه السياسة، مشيراً إلى أهمية هذا الموقف في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي ، على الرغم من الصعوبات المحيطة به [٢٨].

أخذت الأحداث في إيران منعطفاً خطيراً على الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أسبوعين من رحيل الشاه ، وبالتحديد في ١ شباط ١٩٧٩ عاد آية الله الخميني إلى إيران ، وتولى منصب رئيس المجلس الثورة وهكذا تحولت إيران من الحكم الملكي تحت حكم الشاه إلى نظام (جمهورية إسلامية)[٢٩] عندها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستحافظ على علاقاتها الدبلوماسية الطبيعية مع النظام الجديد، وأن المصالح الإيرانية والأمريكية في إيران القوية والمستقرة وغير الشيوعية تسمح بمرور الوقت بإقامة علاقة تعاونية، وإن كانت غير حسنة[٣٠] وبعد مرور ساعات على إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، عقد الرئيس كارتر مؤتمراً صحفياً عاجلاً في واشنطن قال فيه : "أعتقد أن شعب إيران والحكومة سيبقون أصدقائنا". لاعتقاد الإدارة الأمريكية أن لديها القدرة على استمالة الثورة إلى جانبها [٣١].

لكن الإدارة الأمريكية خاب ظنها بسبب ما أظهره النظام الجديد منذ توليه الحكم من عداء للولايات المتحدة الأمريكية ، ورفضه التفاوض أو التقرب منها ، بل عد الأخيرة العدو الأول له ، على أثرها وجدت

الإدارة الأمريكية أنه لا بدّ من التحرك السريع لاستيعاب المتغيرات الخطرة التي تشهدها المنطقة ، على وفق الأطر الجديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، لاسيما في مجال النفط ، وما له من تأثير وانعكاس على المستوى الداخلي لها ، من خلال السعي لتعويض النقص الحاصل في إنتاج النفط الإيراني(٣٢) .

وجهت الإدارة الأمريكية مرة أخرى اهتمامها بتوسيع دائرة التعاون مع المكسيك ليشمل مجالات واسعة لاسيما فيما يتعلق بقضية الغاز الطبيعي ووضع هذه القضية في مجال أوسع للتعاون في مجال الطاقة فضلاً عن التعاون في توسيع دائرة البحث والتطوير في مجال الطاقة الشمسية ومحاولة تعزيز العلاقة معها في مجال تطوير حقول النفط من خلال إقامة عقود شراء طويلة الأمد لاستيراد الغاز الطبيعي من المكسيك والتعاقد في مجالات أخرى وهذا ما تم التأكيد عليه خلال اجتماعها لاستعراض سياستها بهذا الشأن في ٦ شباط ١٩٧٩ (٣٣).

وبدأ القلق بالتسلل إلى داخل الإدارة الأمريكية، من ما قد يشهده السوق مستقبلاً من ارتفاع الأسعار الفورية ، عندها عقد اجتماع آخر لغرض استعراض السياسات فيما يتعلق بإمدادات النفط في الثامن من الشهر نفسه تناول قضية المبيعات الفورية التي كانت تعتمد بدورها على التحولات السياسية في إيران ، وما تفعله السعودية في حالة عودة مستوى الإنتاج النفطي الإيراني إلى ٣ – ٤ مليون برميل يومياً ، إذ أدركت الإدارة الأمريكية إن عودة الإنتاج الإيراني إلى التصدير مرة أخرى ، وبنسبة ٣ مليون برميل يومياً قد يوفر لها ما قيمته ١.٥ مليون برميل يومياً، تزامناً مع سقف الإنتاج السعودي البالغ ٩.٥ مليون برميل يومياً طوال العام ، أما عند تراجع الإنتاج السعودي إلى ٨.٥ مليون برميل يومياً في النصف الثاني، عندها قد يشهد الشتاء القادم ضغوط كبيرة في الأسعار ، وأنه من المرجح عندها احتمال أن تكون الإمدادات ضيقة خلال الربع الأول للعام القادم لذا انتاب الإدارة الأمريكية بعض الخشية من احتمال استعمال أسلوب الضغط على السعودية للمحافظة على سقف إنتاجها مرتفع من أن يؤدي إلى عواقب وخيمة مستقبلاً (٣٤) .

وتصاعدت حدة النقاش وكثرت التوقعات حول ما ستواجهه الولايات المتحدة الأمريكية عندها بدأ التساؤل ما الذي يمكن أن يعلنه الرئيس في المدة القادمة ؟ أوضح شليسنجر أن الرئيس يعد لاتخاذ إجراءات احترازية إدارية لازمة مؤكداً ضرورة الحد من استهلاك النفط المستورد فضلاً عن التأكيد على رفع الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار العالمية (٣٥).

وفي ٩ شباط ١٩٧٩ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية إلى سفارتها العاملة في المملكة العربية السعودية تحث سفيرها على إيجاد الفرصة المناسبة للاجتماع بولي العهد للأمير فهد ، والتباحث معه حول المسائل النفطية المهمة ، لاسيما فيما يتعلق بنقص صادرات النفط الإيراني لمدة طويلة ، ودورها الفعال في تعويض هذا النقص مع حث المملكة على ضرورة الحفاظ على سقف إنتاجها النفطي ودورها المعارض

ضد أي محاولة من أعضاء منظمة أوبك بشأن زيادة أسعار النفط في الاجتماعات القادمة لها ، في الوقت الذي أكدت فيه الإدارة الأمريكية على إن نقص صادرات النفط الإيراني لم يسبب اضطرابات اقتصادية قاسية وخطرة عليها ويرجع الفضل في ذلك إلى دور المملكة ، ودول الخليج العربي وبعض أعضاء منظمة أوبك في سد النقص الحاصل في بداية الأمر[٣٦] .

وأكدت الإدارة الأمريكية ضرورة إجراء الحوارات المتعددة مع البلدان الصناعية الرئيسية المستهلكة للنفط أيضاً، لغرض تلافي النقص الحاصل في الإنتاج النفطي الإيراني ، من خلال حثها على توزيع نقص الإمدادات بين البلدان بشكل عادل، مع التأكيد على استعمال المخزونات الموجودة بصورة عقلانية بهدف التغلب على الأزمة، إذا أريد تقليلها إلى أقصى حد لذا يجب توفير النفط الكافي للسوق لتلافي رفع الأسعار وعلى أثرها أكدت الإدارة الأمريكية ضرورة الإسراع لمناقشة الحالة الراهنة في وقت مبكر من شهر آذار المقبل وعلى ضرورة اتخاذ بعض الخطوات التي من شأنها أن تقلل إلى أقصى حد الآثار المدمرة لفقدان الصادرات الإيرانية لمدة طويلة وهذا الأمر يتطلب توفير أقصى قدر ممكن من النفط للسوق[٣٧].

وفي خضم تطورات تلك الأحداث وجد أن الرابح الأساس هذه المرة هي شركات النفط الأمريكية الكبرى لإتباعها أسلوب تكتيكي معين ، إذ عمدت من خلاله إلى إفراغ الأسواق الحرة من نهاية ١٩٧٨ – ١٩٧٩ من النفط ، مسببة بذلك حالة من التوتر والقلق لتستغل من جديد ارتفاع الأسعار، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار السلع والبضائع داخل الولايات المتحدة الأمريكية[٣٨] عندها أقدم الرئيس كارتر مجدداً على التأكيد للشعب الأمريكي في ١٢ شباط ببذله المزيد من الجهود في سبيل اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة ، لغرض الحد من التضخم إلا أن ما شهدته الساحة من إقدام بعض المنتجين على رفع الأسعار أبقى مشكلة التضخم قائمة[٣٩].

سعى الرئيس كارتر إلى العمل بحذر في تلك المدة مع هذا الوضع والمتضمن نقص صادرات النفط الإيراني، إذ أتخذ بالفعل خطوة أولى صغيرة بهذا الصدد، من خلال الدعوة إلى بذل الجهود في سبيل حفظ وتقنين الاستهلاك من جانب مستهلكي الطاقة، على سبيل المثال تقييد استعمال المركبات الحكومية، وتعليق الأنشطة البحثية التي تحتاج إلى طاقة عالية، فقد سئل الرئيس كارتر عن هذا البرنامج في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه حول كيفية تمكن الرئيس من جعل شعبه يعمل عليه ، أجاب أن تلك الخطوات تُعد أفضل وسيلة لتقليل الطلب على الإمدادات النفطية المستوردة ، من خلال إتباع تقنين الاستهلاك نفسه، ولن تتم هذه العملية إلا بعد وضع التدابير اللازمة لحفظ الطاقة التي تساعد على توفيرها، وأنه لا تزال القرارات السياسية الأكثر أهمية والمثيرة للجدل قيد التطوير[٤٠].

وفي اليوم التالي أي ١٣ شباط حذر وزير الطاقة شليسنجر من خطورة الوضع، مصرحاً أمام مجلس النواب الأمريكي قائلاً: "ستعم الفوضى إذا لم يقبل العمال [الإيرانيون] برفع مستوى الإنتاج النفطي الإيراني

إلى مستوى كافٍ" وكان لهذا التصريح أثراً مباشراً في السوق الحرة ، إذ أدى إلى تذبذب أسعار النفط الخام ما بين ٢١ و ٢٣ دولار ، في الوقت الذي وصل فيه سعر برميل النفط الأفريقي الخفيف حوالي ٢٤ دولار[٤١] وعلى الرغم من تعهد الرئيس وشليسنجر أن تكون المقترحات جاهزة بحلول مطلع نيسان ١٩٧٩ القادم، فقد أبلغ شليسنجر مجلس الشيوخ أن وزارة الطاقة ستقدم خطة تقنين البنزين، وخطط أخرى لترشيد الاستهلاك إلى مجلس الشيوخ في موعد أقصاه ٢٦ شباط ١٩٧٩ [٤٢] فضلاً عن إجراءات الترشيد، إذ سيتم النظر بجدية إلى مصادر الطاقة البديلة، من ثم تأمين الأموال لتطويرها، تماشياً مع الحالة الراهنة[٤٣].

لكن إجراءات الرئيس كارتر الأولية لم تسهم في حل المشكلة إذ وجدت منظمة الأوبك نفسها في وسط دوامة الأسعار المرتفعة ، لذا لجأ على أثرها بعض الأعضاء في المنظمة إلى زيادة أسعار نفطها فوق المستوى المتفق عليه في اجتماع أبو ظبي سابق الذكر، وأصبح هنا الفرق واضح بين صدمة أسعار النفط الأولى والثانية، ففي عام ١٩٧٣ فرضت منظمة أوبك زيادة الأسعار على السوق، في حين فرض السوق في عام ١٩٧٩ زيادة في الأسعار على منظمة أوبك[٤٤] ونتيجة لدوامة الأسعار الحاصلة انخرطت بعض دول الأوبك فيها من خلال إضافة علاوة أو أجر إضافي على سعر نفطها ، فقد أضافت أبو ظبي (دولاراً) وهي أول من بدأت بالإضافة، تبعتها ليبيا معلنة في ٢١ شباط ١٩٧٩ بإضافة (٠.٦٨) سنت، ومن ثم الكويت والعراق بإضافة (١.٢) دولار ، وأخيراً رفعت ليبيا مستواها إلى (٠.٧٠) سنت مرة أخرى، وكان ذلك استجابة لرفع المنتجين البريطانيين والنروجيين لأسعار نفطهم المستخرج من بحر الشمال بنسبة ١١٪ [٤٥] .

أن الزيادات الكبيرة في الأسعار أدت إلى إثارة قلق الإدارة الأمريكية وحلفائها ، إذ عدتها حالة خطرة لكونها ذات مساس مباشر مع مصالحها الاقتصادية التي تعتمد عليها اعتماداً أساسياً بل وجوهرياً في توفير النفط بأسعار معتدلة وبشكل متواصل من دون انقطاع ، على أثرها تباينت ردود أفعال الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مثل هذه الحالة ، وجاء أول تهديد للدول العربية المنتجة للنفط في ٢٠ شباط ١٩٧٩ عندما صرح وزير الدفاع الأمريكي هارولد بروان في حديثه لمجلس لوس أنجلوس (LosAngeles) للشؤون العالمية بقوله : " **بسبب كون منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي (العربي) أكبر مصدر للنفط ، فلا يمكن فصل أمننا وأمن حلفائنا في الناتو وفي آسيا عن أمن هذه المنطقة** "[٤٦] .

ورأى بعض المسؤولين الأمريكيين أن تتخذ إدارتهم خطوات أخرى فقد بعث أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي برسالة إلى بريجنسكي في ٢٣ شباط من العام نفسه، أكد على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بجولة تحضيرية مع وكالة الطاقة الدولية لعقد اجتماع لها للمدة الأول– الثاني

من آذار، لاتخاذ بعض التدابير التي من شأنها أن تخفف من وطأة خطر انخفاض صادرات النفط الإيراني، حتى وإن استأنفت بعد ذلك فإنّه يتوجب – من وجهة نظره – على الإدارة الأمريكية الالتزام بتعهدها القائم على تخفيض وارداتها من النفط الخام المستورد ، مع قيام دول وكالة الطاقة الدولية بالخطوة نفسها لأهميتها[٤٧].

على أثرها أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة العمل الجماعي لأعضاء وكالة الطاقة الدولية، من خلال العمل على تخفيض وارداتها من النفط المستورد، مع تأكيد الإدارة الأمريكية على أن الاعتماد على ارتفاع أسعار النفط لتحقيق التوازن ما بين العرض والطلب سيولد تكاليف اقتصادية خطيرة ، منها زيادة التضخم، وعدم استقرار النقد الدولي، فضلاً عن حدوث إرباكات شديدة في بعض القطاعات الصناعية، واحتمال حصول ركود اقتصادي، وزيادة في أسعار الأوبك ، لذا أكدت الإدارة الأمريكية لمسؤوليها ضرورة الخروج بنتيجة من اجتماع الأول – ٢ آذار القادم[٤٨].

كان على الإدارة الأمريكية أن تفي بتعهد شليسنجر بتقديم التدابير اللازمة في ٢٦ شباط ، وفعلاً قُدم البرنامج في التاريخ المذكور إلى لجنة الطاقة في مجلس الشيوخ ، هدفه الأساس العمل على التقنين، والاستعمال الأمثل لاستهلاك المنتجات النفطية ، من خلال تحديد جملة من التدابير منها: تحديد كمية الوقود المعطاة لأصحاب السيارات في اليوم الواحد ، والعمل على تخفيضها فيما لو تعرضت مسألة تجهيز البنزين إلى شحة خطيرة ، فضلاً عن أن هناك اقتراح قُدم يقضي بغلق محطات تعبئة الوقود في أيام الأحد من كل أسبوع والعطل الرسمية ، وجد أن غلق المحطات سيوفر ما يُقدر بمائتين وستين ألف برميل في اليوم فضلاً عن تخفيض نسبة الضرائب على كل من يستعمل عداد منظم الحرارة ، وتشجيع استعمال الغاز الطبيعي بدل النفط ، وتشجيع استعمال وسائل النقل العام ، والحث على تقليل استعمال الكهرباء وتسليط الضوء على لافتات المحلات الخارجية لأغراض الزينة ، وإجبار أصحاب المعامل والمباني التجارية على عدم استعمال أجهزة التبريد أو التدفئة بصورة مفرطة ، وحاول كارتر اعتماد نظام البطاقات لترشيد استهلاك البنزين، وأن على الجميع الالتزام بهذه التدابير[٤٩].

في الوقت الذي شهدت فيه إدارة وكالة الطاقة الدولية اجتماعها المنعقد في الأول–الثاني من آذار، واتخاذها جملة من القرارات المهمة ، المتمثلة في التأكيد على إيقاف الطلب الكلي على النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة ٥٪ في الربع الرابع من عام ١٩٧٩، من خلال التأكيد على ضرورة العمل الجماعي الذي من شأنه القضاء على دوامة الأسعار مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى احتمال استمرار أزمة الإنتاج النفطي الإيراني غير أن الأوضاع بدأت تتغير[٥٠] فبعد استئناف تصدير النفط الإيراني ٥ آذار ١٩٧٩ أعلن مدير شركة ينوك (NIOC) الإيرانية عن النية في بيع النفط الإيراني في السوق الحرة لمن

يقدم أفضل العروض – على حد تعبيره – بغية الحصول على أسعار مرتفعة تراوح ما بين ١٨ – ٢٠ دولار للبرميل الواحد [٥١].

وفي غضون ذلك أستلم الرئيس كارتر مذكرة من بريجنسكي في ١٦ آذار ١٩٧٩، كانت قد أعدت مسبقاً لدى فريق عمل مشترك ، لغرض دراسة الحالة السياسية المحلية ، مع تقديم دراسة حول الخيارات المتاحة له بشأن العديد من قضايا الطاقة ، منها ما يتعلق بتسعيرة النفط المحلية ، وبرنامج لخفض استهلاك النفط الأمريكي بنسبة ٥٪ وتضمنت المذكرة توقعات إمدادات النفط الخام للعام نفسه أيضاً، فضلاً عن تطورات السعر والإنتاج في أوبك ، واحتمال نقص في المعروض من النفط الخام في السوق النفطي العالمي خلال الربع الأول من العام القادم وأوضحت المذكرة الكثير من الشكوك حول الإنتاج السعودي للنفط الخام ومدى استجابته ، لاسيما بعد عقد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية من جهة ، فضلاً عن معدل إنتاج النفط الخام الإيراني الذي وصل في تلك المدة إلى حوالي ٢.٥ مليون برميل مقارنة مع منتصف عام ١٩٧٨ إذ كان يصل إلى ٦ مليون برميل يومياً وخلال ٢٦ آذار ١٩٧٩ قد تعلن إيران أن البلاد غير قادرة على إنتاج أكثر من ٣ – ٣.٥ مليون برميل يومياً خلال الأشهر الثلاثة المقبلة ، وأشار بريجنسكي إلى أهمية موقف السعودية هل يبقى إنتاجها مرتفعاً بنحو ٩.٥ مليون برميل يومياً أو سينخفض ، فضلاً عن موقفها من السعر [٥٢].

لكن العلاقات الأمريكية – السعودية شهدت منعطفاً آخر ، فعلى الرغم من أن السعودية رفعت سقف إنتاجها من ٨.٥ مليون برميل يومياً إلى ٩.٥ مليون برميل يومياً خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٩ مما كان له تأثيراً كبيراً في انخفاض الأسعار الفورية بدافع المصلحة والرغبة في توطيد العلاقات بين الطرفين ، وأبدت السعودية مراراً رغبة بالإيفاء بالتزامها بتحقيق تعهداتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[٥٣] إلا أن تلك العلاقة أخذت منعطفاً آخر فبعد أن كان للسعودية دوراً بارزاً في جعل الأسعار أكثر استقراراً ، إلا أن الأمر أصبح معكوساً هذه المرة إذ تسبب قرار خفض الإنتاج النفطي السعودي إلى ٨.٥ مليون برميل يومياً – على أن ينفذ هذا القرار فور وصول الإنتاج النفطي الإيراني إلى مستوى ٣ مليون برميل يومياً – في إحداث ارتفاعات جديدة في الأسعار إلى مستويات عالية ، وبدا واضحاً حالة التوتر والقلق في الأسواق العالمية ، مما تسبب في توتر العلاقات بين البلدين ، وبررت السعودية لاتخاذها لمثل هذا القرار لعوامل اقتصادية متحججة أنها لم ترغب في أن يكون هناك فائض في السوق ، فضلاً عما أبدته من رغباتها في احترام القرارات المتخذة في داخل منظمة الأوبك ، فقد أشار بعض المختصين لخطورة هذا التخفيض ، لاسيما وأنه تزامن مع ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من هبوط واضح في مخزون النفط وزيت التدفئة ، إذ تزايد القلق مع إصرار الحكومة السعودية على إجراء التخفيض على أثر ذلك[٥٤].

وهنا أوضح بريجنسكي في مذكرة أرسلها للرئيس كارتر في السادس عشر من آذار الأسباب التي وقفت وراء ذلك التغير، إذ رأى إن تخفيض السعودية لإنتاجها جاء رغبة منها لإقامة علاقة طيبة وحسن جوار مع النظام الجديد في إيران ، إذ عمدت إلى إفساح المجال لعودة الإنتاج النفطي الإيراني إلى الأسواق النفطية العالمية ، ورغبة منها في تجنب حدوث الاصطدامات الإقليمية المحتمل حدوثها لأي سبب ، وربما أنها أرادت توضيح لموقفها الرافض من عقد معاهدة كامب ديفيد، أو ربما من خيبة الأمل التي شعرت بها تجاه الطريقة التي تعاملت بها واشنطن مع الشاه المحاصر في الأيام الأخيرة لحكمه[٥٥] .

عقدت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك مؤتمرها الوزاري الثالث والخمسون للمدة ٢٦ – ٢٧ آذار ١٩٧٩ (الاستثنائي) في جنيف ، بهدف تنسيق سياسة الأسعار ، فقد جاء عقد المؤتمر – بعد استئناف تصدير النفط الإيراني بحوالي ثلاثة أسابيع تقريباً–[٥٦] وتناولوا ما شهده هيكل أسعار نفط الأوبك من تطورات أيضاً، بعدها شهدت مبيعات السوق الحرة فوضى كبيرة ، وقد أعرب وزراء الأوبك عن قلقهم الكبير والعميق من جراء الدور الذي لعبته الشركات النفطية المتاجرة بالنفط في الأسواق النفطية ، من إحداث مضاربات سعرية من جراءها تمكنت تلك الشركات من جني أرباح خيالية جداً ، وقد أكد وزراء الأوبك ما أفرزته تلك الإجراءات من إحداث فارق كبير بين أسعار النفط الرسمية لنفط الأوبك أيضاً، وبين أسعار النفط في الأسواق النفطية الفورية[٥٧].

وتقرر في المؤتمر إجراء بعض التعديلات على سعر النفط الخام وذلك بتعديل الأسعار للربع الرابع لعام ١٩٧٩ الذي أقره اجتماع أبو ظبي في كانون الأول ١٩٧٨ وتطبيقه بدءً من الأول من نيسان ١٩٧٩، ليصل سعر برميل النفط الخام إلى حوالي ١٤.٥٤٢ دولار فضلاً عن ذلك قرر المؤتمر السماح لأعضاء المنظمة بإضافة بعض العلاوات التي تجدها مناسبة على سعر نفطها كلاً حسب حاجته وضرورته الخاصة[٥٨]، إلا أن المملكة العربية السعودية، وهي أكبر مصدر للنفط ، أعلنت عن عدم استعمالها لتلك العلاوات وأكدت مجدداً التزامها بالسعر الذي يحدد داخل المنظمة وهو السعر الرسمي لها[٥٩] ، فضلاً عن ذلك احتوى البيان الختامي للمؤتمر في السابع والعشرين من آذار للعام نفسه على مطالبة المؤتمر للبلدان الصناعية المستهلكة للنفط باتخاذ الإجراءات اللازمة ، لمنع حدوث زيادات في الأسعار المضاربة في السوق الحرة ، مع التأكيد على ضرورة التزام الشركات النفطية بجدول أسعار المنظمة فضلاً عن طلب أعضاء المؤتمر من الشركات النفطية التي تعتمد على سحب نفط الأوبك إلى تعهدها بتزويد البلدان النامية بكل ما تحتاجه من النفط الخام وبدون أي إضافة على السعر الذي تحدده منظمة أوبك[٦٠].

وكرد فعل للولايات المتحدة الأمريكية على المؤتمر الأخير لمنظمة أوبك، بدأت بإعادة بناء مخزونها من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، لغرض تخزين النفط ، الذي سبق وإن أُجل العمل به لبعض الوقت(٦١).

الخطوة الأمريكية الأخيرة أثارت استياء المسؤولين السعوديين ، وأكدوا أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى اضطرارهم في النهاية إلى تخفيض إنتاجهم ، لأنها عدته وسيلة ضغط يمكن استعمالها ضد أوبك من جهة، ويمكن أن تستعمل بوصفها وسيلة لتخفيض أسعار النفط من جهة أخرى (٦٢) أما بالنسبة لإيران فكانت وجهة نظرها تشير إلى " **أن بقاء النفط مخزوناً تحت رمال الخليج أحسن من وضعه في خزانات البلدان الصناعية** " (٦٣).

بموجب قرار منظمة أوبك الأخير بجنيف ، أخذت دول المنظمة بتطبيق الزيادة التي أقرتها في الأول من نيسان من العام نفسه، عندها أصبح الحد الأدنى لسعر برميل نفط الخام حوالي ١٤.٥٤٢ دولار، ومن الملاحظ إن هذا السعر الرسمي التزمت به السعودية دون بقية أعضاء المنظمة ، إلا أن الأعضاء الآخرين لجأوا إلى إضافة علاوات على أسعارهم النفطية بنسبة تتراوح ما بين ٢ – ٤ دولار، تلك الإضافة حسب كثافة نفطها الخام ، فضلاً عن موقعها الجغرافي ، عندها وصل سعر البرميل لبعض أعضاء المنظمة ما بين ١٧.٥٠ – ١٨.٥٠ دولار ومن الجدير بالذكر أن عدد البلدان التي وصل السعر لديها إلى هذا الحد بلغت ١٢ عضواً في منظمة الأوبك(٦٤).

تلك الزيادة المقررة أدت إلى امتعاض البلدان المستهلكة ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، ووجهت الأخيرة أصابع الاتهام لمنظمة أوبك ، على أنها السبب فيما يواجه الغرب من أزمة اقتصادية ، إذ شهدت تلك المدة استمرار تدهور قيمة صرف الدولار، قياساً لبقية العملات الرئيسة الأخرى في داخل السوق النقدي العالمي(٦٥) ، فضلاً عن ذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن والعشرين من آذار ١٩٧٩ حادثة وتُعد أسوء حادثة نووية في تاريخها(٦٦) عندما تعطل أحد المفاعلات في ثري ميل آيلاند (Three Mile Island) في ولاية بنسلفانيا إذ وقعت الحادثة في حدود الساعة الرابعة من صباح ٢٨ آذار نتيجة تعطل أحد المفاعلات، أدت هذه الحادثة إلى زيادة المخاوف من القدرة على التوسع في استعمل الطاقة النووية كبديل أو مساعد للنفط المستورد (٦٧).

وقد ألقت تلك الحادثة بظلالها على مستقبل الطاقة النووية ، فضلاً عن مسألة السلامة والقلق المتزايد من التخلص من النفايات النووية وهو ما أكدت عليه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر لتقليل الاعتماد على النفط المستورد ، وبعد مرور عدة أيام تم السيطرة على الوضع في المفاعل النووي وجاء ذلك مع إعلان دول أوبك عن زيادة أسعار النفط ابتداءً من ١ نيسان ١٩٧٩ بنسبة ٩٪ وأدى ذلك بدوره إلى ظهور بعض حالات نقص البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية(٦٨) أدت الإجراءات التي اتخذتها أوبك،

والحادثة النووية في بنسلفانيا إلى ضرورة قيام إدارة الرئيس كارتر بإعادة النظر في كيفية مواجهة مثل تلك الحالات ، ففي ٢٩ آذار ١٩٧٩، بذل الرئيس كارتر جهداً كبيراً لمراجعة المسودة النهائية بعد وضع اللمسات الضرورية والأخيرة على خطة الطاقة التي تقرر إعلانها الأسبوع المقبل، إذ أبدى الرئيس راحة كبيرة من جراء القرارات التي وضعها بعد دراستها بتمعن[٦٩] في الوقت نفسه أجرى الرئيس كارتر ونظيره المكسيكي لوبيز بورتيلو، مباحثات وقد تابع تلك المباحثات شليسنجر وأعرب في مذكرة وجهها إلى الرئيس كارتر في الثلاثين من الشهر نفسه عن رغبتهما في مواصلة تلك المناقشات من خلال العمل على تحديد موعد اجتماع آخر لإكمال هذه المناقشات للتوصل إلى اتفاق أفضل مع المكسيك فيما يخص مبيعات الغاز في المستقبل وتحديد مدة زمنية لعقد اتفاق بهذا الشأن ، وأخيراً آلية التسعير إذ أبديا رغبتهما في إتباع هذه الاستراتيجية لإقامة علاقة جيدة مع المكسيك، عندها أوصل بريجنسكي اقتراحهما للرئيس كارتر الذي أعرب بدوره عن موافقته لهذه الاستراتيجية، مؤكداً ضرورة مراعاة مصالح الشعب الأمريكي وأن لا يؤثر أي شيء سلباً عليه[٧٠].

ومن جانب آخر أخذ الرئيس كارتر بالتهيئة لمواجهة تلك الظروف، إذ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية إلى بعض سفاراتها في ٥ نيسان ١٩٧٩ للفت الانتباه على أن الرئيس كارتر سيلقي خطاباً مهماً يتضمن جملة من الإجراءات على الصعيد الداخلي تتضمن اتخاذ بعض التدابير المحلية والخارجية الهادفة لتحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية بالنسبة لأسواق النفط ، والعملات التي تعتمد عليها جميع اقتصاديات الدول [٧١].

بدأ الرئيس كارتر خطابه الثاني حول الطاقة في اليوم نفسه، أمام الشعب الأمريكي بعبارة " **إن مشكلة الطاقة في بلادنا خطيرة وتزداد سوءاً** "[٧٢] ، مشيراً إلى أن خطته الثانية حول الطاقة الهادفة إلى تحرير البلاد من "إدمانها" على النفط المستورد، فأكد ضرورة تحديد سعر النفط المنتج محلياً، ولتحقيق هذه الغاية أصدر أمراً يقضي رفع القيود والضوابط المفروضة عليه ، على أن يكون الأمر بصورة تدريجية بدءً من الأول من حزيران حتى ترفع كافة الضوابط نهائياً بحلول ٣٠ أيلول ١٩٨١ ، تزامناً مع هذه الخطوة دعا الرئيس كارتر الكونغرس إلى سن ضريبة على الأرباح غير المتوقعة بنسبة ٥٠٪ ، مما ستحصل عليها شركات النفط نتيجة ارتفاع الأسعار المتوقعة، في حين قرر عدم فرض الضرائب على النفط الجديد، بهدف جعل المنتجين المحليين يرفعون إنتاجهم، لتغطية الضرائب التي ستدفع للنفط القديم، إذ تقرر أن تستعمل هذه العائدات الضريبية في تمويل وسائل النقل العام، وتقليص نفقات الوقود للأسر ذات الدخل المنخفض، بمعنى العمل على مساعدتها في دفع فواتير الطاقة، وستمول الضرائب صندوقاً إئتمانياً لأمن الطاقة من شأنه أن يمول ويطور المصادر البديلة لها[٧٣].

وبعد أن ختم الرئيس كارتر خطابه المتلفز، تلقى ردود أفعال مختلفة محلية ودولية ، فقد أشاد الرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء البريطاني، ومستشار ألمانيا الغربية ، بشجاعته وجراءته السياسية[٧٤]، وأجرت وكالة أنباء ABC الإخبارية – بعد الخطاب – استطلاعاً للرأي ، وجدت أن ٧٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع وافقوا على مقترحات الرئيس كارتر لمواجهة "الحالة الإيرانية"، وأعطى الفرصة لإعادة تأكيد قيادته [٧٥].

الضغط الامريكي على أعضاء منظمة الاوبك:

وفي الوقت الذي بدأت فيه دول الأوبك تتهيأ لعقد مؤتمراً لها في حزيران المقبل ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بصدد عقد قمة اقتصادية لها في طوكيو ، إذ بدأت بتهيئة الأجواء لتلك القمة ، وعقد بعض الاجتماعات التحضيرية لها، وتهيئة ورقة العمل المتفق مناقشتها لاحقاً[٧٦] إذ ركزت الإدارة الأمريكية على ضرورة تقديم المعلومات الضرورية حول التطورات التي يشهدها برنامجها الخاص بالطاقة ، فضلاً عن دورها مع بقية مجموعة الدول الرئيسة فيما يتعلق ببذل الجهود للحيلولة دون إحداث زيادة أسعار النفط عبر خفض الطلب على النفط في السوق العالمي، من خلال العمل الفردي والجماعي ، مع ضرورة الالتزام بنسبة تخفيض واردات النفط إلى حوالي ٥٪ في عام ١٩٧٩ [٧٧] فضلاً عن ذلك أوعزت وزارة الخارجية الأمريكية ببرقية لسفارتها في المملكة العربية السعودية بتاريخ السادس عشر من نيسان من العام نفسه، لنقل قلقها للحكومة السعودية من جراء قرارها القاضي بتخفيض الإنتاج وإعادته إلى ٨.٥ مليون برميل يومياً ، بل لجأت إلى حث الحكومة السعودية إلى إعادة سقفها الإنتاجي إلى حوالي ٩.٥ مليون برميل يومياً، وأعربت الإدارة الأمريكية عن تقديرها للدور السعودي طوال مدة انقطاع صادرات النفط الإيراني، من خلال إيعازها لشركة أرامكو بزيادة الإنتاج ، لغرض تعويض النقص على الرغم من استئناف صادرات النفط الإيراني خلال تلك المدة، ألا أنه لا يزال أقل بكثير من السنوات السابقة [٧٨] .

سعت الإدارة الأمريكية في الوقت ذاته إلى إجراء دراسة استعداداً لأي طارئ ، لمواجهة احتمال حدوث انقطاع في إمدادات النفط ، فضلاً عن قرارات منظمة أوبك بشأن الأسعار ، وما لها من تأثير في سوق النفط العالمي، فقد أجريت مناقشات داخل الإدارة الأمريكية حول كيفية التعامل مع مشكلة التسعيرة طويلة الأجل التي طرحتها منظمة أوبك ، وسعت الإدارة إلى تقديم بعض المقترحات للرئيس كارتر حول زيادة الإنتاج ، وتقليل الاستهلاك ، وهو ما يمكن أن يتخذ إجراءً بشأنه في قمة طوكيو المقبلة[٧٩] ، ومما زاد من ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة هو تأزم الوضع في كاليفورنيا بشأن البنزين[٨٠] وأصبحت مشكلة نقص البنزين في ولاية كاليفورنيا تشغل حيزاً واسعاً من تفكير الإدارة الأمريكية ، بل وامتد الأثر إلى أنحاء واسعة من الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس كارتر أن النقص في الوقود لا

يجب أن ينتشر في جميع أنحاد البلاد ، مشيراً إلى أن المسبب الرئيس لانخفاض الوقود يعود إلى الشركات النفطية الكبرى عندما خفضت نسبة مبيعاتها من النفط ما بين ١٥ – ٢٠٪[٨١].

وحدث تطور مهم أسهم في تعزيز الموقف الأمريكي فقد عقدت وكالة الطاقة الدولية، اجتماعاً لها في باريس للمدة من ٢١– ٢٢ آيار ١٩٧٩، وبعد إطلاع الأعضاء على الوضع الاقتصادي وما أحدثته تلك الزيادة الأخيرة المقررة في منظمة أوبك ، تم التوصل إلى نتيجة مفادها إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى الثمانينات ، عندها أدرك الأعضاء ضرورة تعزيز برامجهم الخاصة بالطاقة[٨٢] .

وأجمع المؤتمرون على ضرورة إيجاد سياسة موحدة فيما بينهم لمواجهة تحرك المنظمة، لإحداث الزيادات المستمرة في أسعار النفط ، فضلاً عن إجماع أعضائها على تخفيض نسبة استهلاكها من النفط المستورد بنسبة ٥٪ أي ما يعادل مليون برميل يومياً، وتشجيع الأعضاء على إيجاد مصادر بديلة عن النفط والعمل على تطويرها، ومحاولة زيادة الاستثمار فيها مثلاً الطاقة النووية والفحم والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وكان هذا الأمر من ضمن المقترحات المدرجة في برنامج الرئيس كارتر بشأن الطاقة[٨٣].

عقد الرئيس كارتر مؤتمراً صحفياً، في نهاية شهر آيار ١٩٧٩ ناشد فيه منظمة أوبك بضرورة عدم رفع الأسعار لهذا العام ، لما لتلك الزيادة من أضرار كبيرة محفزة لمشكلة التضخم التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الصناعية الأخرى ، مؤكداً على ضرورة إبقاء الأسعار معتدلة[٨٤].

وقد أستمر أعضاء الإدارة الأمريكية بدراسة سياسة النفط تحسباً للمرحلة القادمة من احتمال زيادة الأسعار من جانب منظمة أوبك خلال المؤتمر الرابع والخمسون المقرر عقده في ٢٦ – ٢٨ من حزيران ١٩٧٩، ومرة أخرى رأى المسؤولون الأمريكيون أنه يجب التأكيد على أهمية الحد من الطلب على النفط المستورد، بل عُد المتغير الرئيس لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر الستة القادمة ، ورأوا أن هناك عدة وسائل للتأثير في الطلب، منها الإدارية التي سبق ذكرها، والمتضمنة اقتراح لتقنين الغاز الذي يؤثر بدوره في وسائط النقل (السيارات)، فضلاً عن وضع الحد الأقصى لمستوى الاستيراد، والسبل الأخرى القانونية التي تمكن الرئيس كارتر من فرض ضريبة استيراد على النفط[٨٥] .

ورأى آخرون من مجلس الأمن القومي أن السوق أصبح يغري حكومات القوى النفطية المتوسطة لحشد السلاح النفطي، ويضاعف أهمية الاضطراب السياسي في الدول المصدرة للنفط ، فقد أضحت الثورة في إيران هي السبب الرئيس لسوق النفط المتزايد في الاسعار الذي يهدد الآن مزيداً من التخفيض في إمدادات النفط للعالم، مما يعزز القوة السياسية والاقتصادية للمنتجين الآخرين[٨٦].

بدأت الادارة الأمريكية باتخاذ أولى خطواتها ففي الأول من حزيران ١٩٧٩ أرسلت الخارجية الأمريكية لسفارتها في السعودية برقية حثت فيها السفير الأمريكي على إجراء لقاء مع ولي العهد وغيرهما من المسؤولين السعوديين، لإيصال مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أسعار النفط ، مع التأكيد على

ضرورة عمل كل ما من شأنه للحد من زيادة الأسعار التي تعدها الإدارة الأمريكية أمراً لا مفر منه ، ولكن المشكلة الأساسية تكمن في خفض الإنتاج السعودي في تلك المدة ، وجاء متزامناً مع وضع يشهد تزايد واضح لأسعار السوق الفورية، وتزايد الرسوم بشكل غير طبيعي، وهذا الأمر يمثل وضعاً حرجاً بالنسبة للاقتصاد الدولي ، كما أن البرقية أوصت السفير بضرورة إعراب الإدارة الأمريكية عن امتنانها للدور السعودي لكونه قوة لضبط الأسعار أيضاً، فضلاً عن ذلك أيقنت واشنطن أنه حتى مع اتخاذ تدابير تقيد الطلب فإن حالة النفط ستكون غير مستقرة ، بسبب عدم اليقين من استقرار الوضع السياسي في إيران ، وما يترتب عليه من ضعف إمدادات النفط ، عندها أيقنت الإدارة الأمريكية أنه من الضروري أن تكون هناك زيادة في الإنتاج مستقبلاً [٨٧].

وفي ١٠ من حزيران ١٩٧٩ ، أوضحت السعودية أن الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة تصران على تحديد سعر ٢٠ دولار للبرميل في الاجتماع المقبل، إلا أنها بذلت جهداً كبيراً لإبقاء السعر على نحو ١٧ – ١٧.٥٠ دولار للبرميل، وكذلك ضرورة انخفاض الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهو الأمل الوحيد في تجنب أزمة الطاقة العالمية الكبرى [٨٨].

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر أوبك زاد نشاط الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التأثير على أعضاء المنظمة، ويتضح ذلك من البرقية المرسلة من واشنطن في ٢٢ من حزيران إلى سفرائها في كاركاس وجدة والكويت وأبو ظبي وجاكارتا والدوحة ولاغوس، لإيصال رسالة من الرئيس كارتر لحكومات البلدان المعنية، أعرب فيها عن رغبته بتوضيح أهم التدابير التي سيتفق عليها قادة الدول الصناعية السبع الرئيسة في اجتماعها القادم (قمة طوكيو) في الثامن والعشرين– التاسع والعشرين من الشهر نفسه، وأن هناك تدابير طويلة الأجل المتمثلة بزيادة إمدادات الطاقة من مصادر بديلة عن النفط ، مع اتخاذ عدد من الإجراءات الواسعة النطاق لتحقيق هذا الهدف، وأوضح الأضرار الناجمة عن الزيادات الحادة والمفاجئة في أسعار النفط أيضاً، فهي تؤدي – من وجهة نظره– إلى حدوث ركود عالمي، وتسارع وتيرة التضخم، مسببة انخفاض في قيمة الدولار، مع الإشارة ما لتلك الزيادة من تأثير سلبي على البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن الالتزام بتخفيض الطلب على النفط المستورد ، وأن كل تلك التدابير ستؤدي – من وجهة نظره – إلى تقليل دور السوق الفوري ، ومن ثم تحقيق النظام لتسعيرة النفط وتسويقه للعالم[٨٩].

إن منظمة أوبك لم تستطع التوصل إلى سياسة موحدة فيما يتعلق بالأسعار، ويعزى السبب في ذلك لاعتقاد غالبية أعضاء المنظمة – باستثناء المملكة العربية السعودية – أن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يمكن أن يبرر زيادة أسعار النفط ، ومن هنا دعت الحاجة إلى لجوء المنظمة لعملية تعديل الأسعار[٩٠].

على أثر ما تقدم تقرر عقد المؤتمر الرابع والخمسين لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك بتاريخ السادس والعشرين – الثامن والعشرين من حزيران ١٩٧٩ في جنيف ، بسبب ما عاناه السوق من فوضى واضحة في الأسعار، فكان هدف المؤتمر التوصل إلى نتائج ملموسة من شأنها أن تساعد أعضاء المنظمة على إيجاد استراتيجية موحدة ومنظمة يتم على أثرها احتساب الأسعار[٩١] وكان أبرز ما شهده المؤتمر حدوث انقسامات وتباين في الآراء بين الأعضاء حول نسبة الزيادة في الأسعار، حالت دون توصل المؤتمر للهدف المنشود ، فقد طالبت ليبيا أن تكون الزيادة في الأسعار بحوالي ٢٧ دولار للبرميل الواحد ، بينما طالبت إيران أن تكون الزيادة في الأسعار حوالي من ٢٠ – ٢١ دولار للبرميل الواحد[٩٢]، في الوقت الذي برزت فيه جبهة تطالب بالاعتدال في الأسعار ، بحيث لا تتخطى فيها نسبة الزيادة عن ١٨ دولار للبرميل الواحد الذي أكدت عليه السعودية[٩٣].

وبعد إجراء مناقشات مطولة ، أعلن البيان الذي صدر في ختام المؤتمر الوزاري في ٢٨ من حزيران، وهدف إلى تحقيق بعض الاستقرار لسوق النفط الخام ، من خلال تعديل سعر النفط الخام من ١٤.٥٤٢ دولار إلى ١٨ دولار للبرميل ، والسماح لأعضاء المنظمة بإضافة علاوة السوق على أسعار نفطها بمقدار دولارين للبرميل الواحد ، وإضافة إلى الفروقات الاعتيادية فيما بينها ، طالما كانت ظروف السوق تسمح بمثل هذه العلاوة ، على أن لا يتجاوز الحد الأقصى للأسعار التي تأخذها الدول الأعضاء في المنظمة عن ٢٣.٥٠ دولار للبرميل الواحد ، سواء ما يتعلق منها بالجودة والنوعية ، أو ميزة الموقع الجغرافي ، أو علاوات السوق ، وأخيراً وافق وزراء المنظمة على اتخاذ خطوات للحد من المعاملات "المضاربات " في السوق الفورية وظهر القلق واضحاً بشأن حركة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة الأخرى ، فضلاً عن بذل الجهود المشتركة لإيقاف الارتفاع الحاصل في دوامة الأسعار [٩٤] .

وبعد مرور يومين من عقد مؤتمر منظمة أوبك الذي أوصى برفع الأسعار، عقدت قمة طوكيو الاقتصادية للمدة الثامن والعشرين–التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٩ وركزت هذه القمة على قضايا الطاقة كونها أكبر أزمة اقتصادية منذ بداية السبعينيات ، وأشار بهذا الشأن مسؤول أمريكي على أنه لا توجد وسيلة يستطيع قادة الدول المجتمعة بها ترك طوكيو ، دون اتخاذ قرارات ملموسة بشأن ما يجب القيام به حول الطاقة لاسيما النفط [٩٥].

وكان من أبرز أهداف القمة هو سعي الدول الصناعية لإيجاد أبرز الحلول التي تمكنهم من الوقوف والتصدي لمنظمة الأوبك من جهة ، فضلاً عن رغبتهم في معالجة الأمور التي تتعلق باقتصاديات بلدانهم، وما تشهده من تزايد وتيرة التضخم، وعدم الاستقرار الذي تعيشه الأسواق العالمية من جهة أخرى[٩٦] .

وصل الرئيس كارتر القمة التي بدا عليها سيطرة قضية الطاقة ، وفي اليوم الأول من الاجتماع تلقى انتقادات قاسية من القادة الأوربيين واليابانيين، بسبب فشل بلاده في خفض استهلاكها من النفط بشكل ملحوظ[٩٧]، فضلاً عن ذلك عُدت الإدارة الأمريكية مسؤولة عن خلق العديد من مشكلات النفط للدول الغربية بسبب تدخلها بشؤون الشرق الأوسط ، ووصف الرئيس كارتر هذه الأيام في مذكراته على إنها أسوء أيام حياته الدبلوماسية[٩٨]، في الوقت نفسه أعرب الرئيس الفرنسي عن استياءه من عدم إحراز تقدم في مجال الطاقة ، يتضح ذلك من سؤال أحد الصحفيين له عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فعلت ما يكفي للحفاظ على الطاقة ، فأجابه أنها لم تبدأ بعد [٩٩].

وفي ختام المؤتمر أصدر قادة الدول الصناعية إعلاناً مشتركاً يعكس تركيزهم على مسائل الطاقة، معربين من خلاله عن الاستياء من قرار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك مؤخراً، والقاضي برفع أسعار النفط ، وألزم البيان كل عضو بتخفيض واردات النفط المستورد ، بمستويات محددة فقد تعهد الرئيس كارتر بتجميد واردات بلاده إلى مستويات عام ١٩٧٧ للمدة المتبقية من عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠، ووافق على الحد من واردات النفط إلى هذا المستوى حتى عام ١٩٨٥ أيضاً ، بينما أتفق الأعضاء الأوربيون على استيراد النفط في مستويات عام (١٩٧٨) حتى عام ١٩٨٥ ، فضلاً عن القرارات الأخرى التي تعهد فيها الأعضاء ببذل الجهود لتنظيم سوق النفط العالمي ، فضلاً عن التركيز على ضرورة العمل الجاد في سبيل تطوير وتوسيع مصادر الطاقة البديلة ، كالفحم والطاقة النووية ، والعمل على تطوير أساليب جديدة للتسويق ، لتجنب حدوث تقلبات جديدة واسعة في سوق النفط العالمي وفي الختام أتفق الجميع على تخفيض واردات النفط المستورد في المستقبل[١٠٠].

توتر العلاقات الامريكية _ الايرانية وأثرها على اسعار النفط :

ومع اقتراب مدة انتهاء تولي شليسنجر لمنصب وزير الطاقة حاول إضفاء لمسة معينة للأوضاع قبل مغادرته للمنصب ، ففي ٢٣ من آب ١٩٧٩ أرسل مذكرة مهمة إلى الرئيس كارتر تتعلق بحماية مصالح البلاد الحيوية في منطقة الخليج العربي، أشار فيها إلى ضرورة توفير قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما بعد الأحداث الإيرانية سابقة الذكر التي تسببت بفقدان الولايات المتحدة الأمريكية لإحدى الدعائم الأساسية في المنطقة الأمر الذي بات يعرض(من وجهة نظره) مصالح البلاد النفطية في تلك المناطق للخطر المتمثل بالاتحاد السوفيتي الذي بات يرغب في التوسع في المنطقة لاسيما بعد أن فُتح المجال أمامه بعد سقوط الشاه عندها أكد شليسنجر ضرورة توفير قوة عسكرية لحماية المنابع النفطية[١٠١].

وزادت حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، على أثر سماح الرئيس كارتر للشاه بالمعالجة في إحدى مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ كان يعاني من مرض السرطان[١٠٢] في

الوقت الذي طالبت فيه الحكومة الإيرانية بتسليمها الشاه ، إلا أن الطلب جوبه بالرفض ، مما دفع الحكومة الإيرانية إلى التهديد بفرض حظر نفطي عليها ، اذ عدت الحكومة الايرانية هذا الإجراء بمثابة إهانة للثورة، وعُد سبباً مباشراً لإقدام بعض الطلبة على خطوتهم نحو احتلال السفارة الأمريكية[١٠٣] في طهران في ٤ من تشرين الثاني ١٩٧٩ التي عرفت بأزمة الرهائن الأمريكيين[١٠٤] الأمر الذي تسبب في توتر العلاقة بين البلدين[١٠٥].

لذلك أصدرت الادارة الأمريكية قراراً يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران ، شملت جميع الصادرات الأمريكية إلى إيران باستثناء "الأغذية والأدوية "[١٠٦] إذ ارتأت الإدارة الأمريكية بهذه العقوبة الجزئية المحافظة على حياة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في داخل السفارة الأمريكية في طهران[١٠٧] وأعتقد الرئيس كارتر أن القوات الإيرانية ستحمي السفارة الأمريكية وتحرر الرهائن، وإن لم يتم ذلك فكان على الرئيس كارتر اتخاذ بعض القرارات الصعبة تجاه إيران ، لكي يثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية من الصعب ابتزازها[١٠٨].

وبادر الرئيس كارتر إلى اتخاذ خطوة في غاية الأهمية عندما أصدر في ١٢ من تشرين الثاني ١٩٧٩، إعلان رقم ٤٧٠٢ ، أمر فيه بوقف استيراد النفط الإيراني[١٠٩] لإيصال إشارة قوية إلى الحكومة الثورية في إيران والاتحاد السوفيتي على حد سواء ، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في اتخاذ إجراءات حاسمة[١١٠] وفي اليوم التالي، أعلن المجلس الثورة الإيراني في طهران، قراراً يقضي بوقف استعمال الموانئ النفطية أمام الولايات المتحدة الأمريكية[١١١].

كان لقرار الرئيس الامريكي بقطع مشتريات النفط الإيراني أثر كبير، إذ أدى إلى رفع الأسعار في السوق النفطي العالمي ، عندها أوعز الرئيس كارتر لوزير الطاقة الجديد تشارلز وليام دنكان (Charles William Duncan Sr.) أن يبذل ما في وسعه لتخفيض نسبة استيرادهم واستهلاكهم من النفط وأن يعمل في ذات الوقت على نصيحة حلفائهم باتخاذ إجراءات مماثلة[١١٢]. وقد وصلت الاضطرابات للمملكة العربية السعودية ذاتها فبعد مرور أسبوعين على بدء عملية احتجاز الرهائن في طهران استولت مجموعة إسلامية متشددة على الحرم المكي في ٢٠ من تشرين الثاني ١٩٧٩ وأظهرت تلك الحادثة إن أكبر مورد للنفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، لم يكن محصناً من الاضطرابات التي بدا أنها تنتشر في جميع أنحاء المنطقة الغنية بالنفط (الخليج العربي) على غرار ما شهدته إيران[١١٣] .

وقبل عقد مؤتمر أوبك السنوي بغية الضغط على مجموعة من الأعضاء لضمان عدم زيادة الأسعار لجأ وزير الخزانة جي. وليام ميلر (G.William Miller) في جولة له في منطقة الشرق الأوسط وشملت جولته المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت للمدة من الثالث والعشرين– التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩[١١٤] هدف من ورائها الحصول من البلدان المنتجة للنفط التي زارها على وعد بضرورة عدم

تخفيض إنتاج النفط في ذلك الوقت، وسعى في الوقت نفسه لمحاولة الحصول على وعد بزيادة الإنتاج من بعض البلدان، لتعويض النقص المحتمل حصوله جراء تلك التطورات الأخيرة [١١٥]وفي غضون ذلك قامت بعض دول المنظمة برفع سعر نفطها وبزيادة ما بين ٢ – ٦ دولار للبرميل الواحد ، وخير مثال على ذلك قيام الكويت والعراق على بيع نفطيهما بـ ٢٣ دولار للبرميل الواحد ولجأت السعودية إلى زيادة سعر نفطها أيضاً، قبل المؤتمر القادم من ١٨ دولار إلى ٢٤ دولار على الرغم من أنها كانت من أشد المعارضين لزيادة الأسعار، وأنها تعرضت للعديد من الضغوط الداخلية من لدن المعارضين لسياستها المهادنة للولايات المتحدة الأمريكية برفع إنتاجها أعلى من الحد الذي تحتاجه الدولة ، عد هذا الأمر هدراً للثروة الوطنية، فضلاً عن بيعها لذلك الإنتاج بسعر منخفض[١١٦].

وفي ظل هذه الظروف عقدت منظمة الأوبك مؤتمرها الخامس والخمسين في مدينة كاركاس للمدة من ١٧– ٢٠ من كانون الأول ١٩٧٩ بغية الحصول على سعر موحد للنفط بين جميع أعضاء المنظمة على الرغم من الضغوط الممارسة ضدهم من البلدان الصناعية المستهلكة للنفط لاسيما خلال المدة التي سبقت عقد المؤتمر[١١٧].

واستمرت المشاورات في المؤتمر دون الوصول إلى نتيجة حاسمة، الأمر الذي أظهر للعالم المترقب فشله الحتمي دون إحداث زيادة في الأسعار أو توحيد الأسعار أو إيجاد حل وسط يرضي طرفي الخلاف وعلى الرغم من مطالبة السعودية برفع سعرها إلى حوالي ٢٦ دولاراً للبرميل الواحد ، تماشياً مع كل من ليبيا والجزائر بهدف توحيد الأسعار إلا أن ما أكد فشل المشاورات هو الإصرار الإيراني على زيادة السعر إلى حوالي ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد في بداية كانون الثاني لعام ١٩٨٠، عندها أتفق المؤتمرون على تحديد موعد الاجتماع القادم في التاسع من حزيران من العام نفسه بسبب عدم توصل المؤتمر لنتيجة حول الأسعار، بل واستمرت التسعيرة ذات المستويات المتعددة ، عندها أتخذ كل بلد الطريقة الخاصة به في هذا الجانب[١١٨].

وهكذا لجأت بعض الدول العربية – بعد المؤتمر – إلى تعديل سعر نفطها بحسب سعر النفط الخام ٢٦ دولاراً للبرميل الواحد ، في حين استمرت ليبيا متزعمة للدول الأفريقية بغية رفع سعر النفط لديها إلى حوالي ٣٥ دولاراً للبرميل الواحد ، في الوقت الذي أصرت فيه إيران على رفع سعر نفطها إلى ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد لشهر كانون الثاني لعام ١٩٨٠ ، على أن يصل في شهر شباط إلى حوالي ٣٢.٥ دولاراً للبرميل الواحد[١١٩].

شهد السوق النفطي في شهر آب ١٩٨٠ والمدة التي سبقت بعض الهدوء النسبي وكان من المؤمل أن يسهم ذلك في توحيد أسعار المنظمة في شهر أيلول المقبل كجزء من الإجراءات المحتمل اتخاذها في

القمة المقرر عقدها في تشرين الثاني من العام نفسه في بغداد في الوقت الذي أكدت فيه السعودية أنه في حال حدوث مثل هذا التطور فإنها ستلجأ إلى تخفيض إنتاجها إلى مستوى ٨.٥ مليون برميل يومياً [١٢٠].

وفي الثامن والعشرين من آب من ١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر عن اتخاذه برنامج التدابير المحلية وتهدف إلى تعزيز الاقتصاد ومحاولة معالجة التضخم وفي التاسع من أيلول من العام نفسه بعث كارتر للأمير فهد برسالة أطلعه فيها على التزام الدول الصناعية الكبرى فيما يتعلق بخفض استهلاك النفط المستورد والحد من التضخم أعرب عن تقديره لجهود المملكة المميزة لمحاولة استعادة الاستقرار في سوق النفط العالمي [١٢١].

عقدت منظمة الأوبك مؤتمرها الثامن والخمسين في ١٧ من ايلول بـ فينا لمناقشة قضية الأسعار، وفعلاً بدأت الخطوة الأولى لإعادة توحيد الأسعار مرة أخرى واتفقت على تثبيت سعر النفط الخام المؤشر عند ٣٠ دولار للبرميل الواحد[١٢٢] ولجأت السعودية لمحاولة إقناع بقية دول الأوبك بتجميد أسعارها حتى نهاية عام ١٩٨٠، على الرغم من ذلك أبقت السعودية سعر نفطها عند ٢٨ دولار للبرميل الواحد ، وعدم رفعه إلى سعر المنظمة المحدد، وأستمر الفارق بين سعر النفط السعودي وسعر المنظمة على أثرها وافقت السعودية على زيادة سعر نفطها دولارين ليصل إلى حوالي ٣٠ دولار للبرميل الواحد مبررة الأمر برغبتها في المحافظة على وحدة الأوبك، وعدم تعريضها للانشقاق على أثرها تم تجميد الأسعار الرسمية للبلدان الأعضاء في أوبك عند ذلك المستوى حتى انعقاد المؤتمر القادم، فضلاً عن ذلك حافظت السعودية على مستوى إنتاجها عند ٩.٥ مليون برميل يومياً، وعدم قيامها بخفض إنتاجها إلى ٨.٥ مليون برميل يومياً[١٢٣].

وعقب المؤتمر شهدت الساحة الدولية توتر بات يقلق الجميع، ففي ٢٢ من أيلول١٩٨٠ اندلعت الحرب الخليج الاولى (العراقية الإيرانية)[١٢٤] وكان لاندلاعها أثر كبير في أمن منطقة الخليج فضلاً عما كان لها من تأثيرات اقتصادية تمثلت بانقطاع الإمدادات النفطية بسببها وقد تسببت بإحداث انخفاض مفاجئ في صادرات النفط العراقي الإيراني على حد سواء إذ انخفض معدل الإنتاج النفطي السنوي للعراق ليصل إلى حوالي ٢٧.٧٪ والإيراني إلى حوالي ٤٧.٥٪ لاحقاً مخلفاً آثار سلبية أدت إلى حدوث ارتفاع في الأسعار النفطية الرسمية لتصل إلى حوالي ٣٠ دولار للبرميل الواحد[١٢٥] بل وصلت إلى ٣٦ دولار للبرميل الواحد في حين وصلت قيمة الأسعار في السوق الفورية إلى حوالي ٤٠ دولار للبرميل الواحد[١٢٦].

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الأزمة الأخيرة ، وما أحدثته إذ اتضح في ٢٣ من أيلول ١٩٨٠ عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن اتخاذها لموقف الحياد (والذي يبدو اعلامياً فقط) من طرفي الحرب وذلك لتلافي المخاطر المحتمل حدوثها فضلاً عن عدم الرغبة في أحداث توتر في علاقتها مع طرفي الحرب[١٢٧]، وجاء على لسان الرئيس كارتر في البيت الأبيض أمام تجمع من

الصحفيين في اليوم التالي حول طبيعة ما أحدثته تلك الحرب بالنسبة للنفط ، وطرق إمداداته ، فضلاً عن رفع الأسعار مشيراً إلى إن الحرب تسببت في الشعور بالقلق من احتمال انخفاض إمدادات النفط العالمية بشكل كبير مما يسفر عن ارتفاع الأسعار، ومن ثم يعرض الأمن الاقتصادي للدول المستهلكة للخطر وأن هذه الدول تستطيع معالجة حالات نقص الإمدادات النفطية حتى في حالة استمرارها لمدة غير محددة ، لامتلاكها مخزون نفطي كبير وفي الختام أوضح الرئيس أن في حالة تعرض صادرات النفط الخام لتوقف تام من الدول المصدرة له في منطقة الخليج العربي تحديداً سيؤدي إلى تهديد جديد لإمدادات السوق النفطي العالمي ، ومن ثم سيخلق بدوره تهديداً مباشرةً للاقتصاد العالمي [١٢٨]. يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية بهذا الموقف ذات المظهر الحيادي تنتظر النتائج التي تأتي بها الحرب وبعدها تنتهج سياسة جديدة يتطلبها الموقف الاخير من نتائج الحرب ...

الخاتمة :

يبدوا ان السياسة النفطية الامريكية والتي عمدت على اقصاء النفط المستورد عن اسواقها لتساعد المنتج المحلي ليفي بمتطلبات الطاقة لمؤسساتها لم تعطي ثمارها بشكل مستمر كونها دولة صناعية وبحاجة الى المزيد من الاستهلاك ، وطالما ان اكتشافاتها قد تراجعت وتزايد الطلب على استهلاك النفط وارتفعت اسعاره هذا يعني بحد ذاته ظهور أول مؤشر يقود الى تهديد هيبتها بوصفها دولة عظمى ، لذلك وضفت كل جهودها السياسية لوقف الارتفاع في الاسعار وهنا نشطت وزارة الخارجية والسفارات الامريكية في عواصم البلدان المنتجة للنفط وتوضح مدى خطورة ارتفاع الاسعار الذي تجني منه البلدان المنتجة الداخلة في منظمة الاوبك والشركات النفطية أرباح طائلة على حساب البلدان النامية من وجهة النظر الامريكية ، الا ان الحدث الابرز الذي أصبح نذيراً وشكل الخطر للمصالح الامريكية في المنطقة هو سقوط نظام شاه ايران الملكي وتشكيل نظام جمهوري اسلامي جديد معادي لواشنطن ، فضلاً عن دخول المنطقة حرب استنزاف (حرب الخليج الاولى) بين العراق وايران والتي شكلت خطراً على المصالح النفطية الامريكية في منطقة الخليج العربي والذي انعكس على الولايات المتحدة بشح المنتجات النفطية والذي تعاظم الى أزمة طاقة فيها ..

الهوامش والمصادر:

(١) أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ج١ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ، ص ٥٢ .

(٢) عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلب وشكه ، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة ١٨٦٢ – ٢٠١٠ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص ١٣٣.

(٣)جريدة السياسة (الكويت) ، العدد ٣٥٨١ ، ٢٠ / حزيران / ١٩٧٨ ، ص ١؛ Newspaper: The Globe and Mail Toronto , June 20, 1978; The Jerusalem Post , June 20 , 1978 .

(٤) محمد محمود الطناحى ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي (١٩٧١ –١٩٩٠) ، ط١ ، مطبعة المدني، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٨ – ١٥٩.

(5) The wall street Journal, November 20 , 1978 ; The New York Times , November 20 , 1978 .

(6) Telegram from the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia , Iran , The United Arab Emirates , and Kuwait , Washington , December 8 , 1978 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 172 , p. 553 .

(7) Memorandum from Rutherford Poats of The National Security council Staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Aaron) , Washington , December 12 , 1978 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 173 , Pp. 554 – 555 .

(8) Memorandum from the Under Security of State for Economic Affairs (Cooper) to the President's Assistant for Domestic Affairs and Policy (Eizenstat) , Washington December 15 , 1978 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 175 , Pp. 564 – 566 .

(9)Telegram from the White House to the Embassies in Saudi Arabia , Iran, and Venezuela , Washington , December 15 , 1978 , Cited in : FRUS , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 176 , Pp. 566 –567 .

(10) The New York Times , December 15 , 1978 .

(11) Paper Prepared in the Department of State , Washington , Undated , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 160 , Pp. 510 – 514 ؛ The Washington Post , December 19 , 1978 .

(١٢) محمد حجازي ، عشرون عاماً من مسيرة منظمة الأوبك ، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٥٨ ؛ ر . و . إندچيكيان ، الأوبك .. في الاقتصاد العالمي ، ترجمة. زهدي الشامي ، ط١ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٤٣ .

(13) Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State , Jidda , January 2 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No.

بيار ترزيان ، المدهش في تاريخ الأوبيك ، ط١ ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ؛ 180 , p. 576 ، ١٩٩٥، ص ٢٥٥ .

(١٤) سلمى عدنان محمد الكباسي النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية(١٩٧٥ –١٩٨٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧. ، ص ١٣٣.

(15) Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State , Jidda , January 2 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 180 , Pp. 574 – 575 ; John Costley Barrow , An era of limits : Jimmy Carter and Quest for a national energy Policy , Unpuplished dissertation , Faculty of Graduate School of Vanderbilt University , 1996, p. 136 ;The New York Times , December 24 , 1978.

(١٦) سيروب إستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك ، دار الثورة للصحافة والنشر ، منشورات النفط والتنمية ، بغداد ، ١٩٨٠، ص ٢١٨ ؛ جريدة عالم النفط (بيروت) ، العدد ٢٠ ، ٢٣ / كانون الأول / ١٩٧٨ ، ص١.

(١٧) نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١، ص ١٠٥.

(١٨) يوسف خليفة اليوسف ،الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥، ص ٢٧٩.

(19)The Washington Post , December 19 , 1978 .

(٢٠) سالم بو غرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، ص ١٥.

(21) Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , December 29 , 1978 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 178 , Pp. 570 - 571 .

(22) Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State , Jidda , January 2 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 180, p. 576 ؛ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٣.

(٢٣) جريدة عالم النفط (بيروت) ، العدد ٢٠ ، ٢٣ / كانون الأول / ١٩٧٨ ، ص١.

(24) Herbert D. Rosenbaum and Alexey Ugrin Sky , Op. Cit., p. 565 .

(٢٥) . ف. ويليام إينغدال، مائة عام من الحرب : السياسة النفطية الأمريكية – الإنكليزية (والنظام العالمي الجديد)، ترجمة. محمود فلاحة، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٦ ؛

(26) John Costley Barrow , Op. Cit., Pp. 140 – 141 .

(27) Nevin Power , The 1979 Energy Crisis : US Foreign Policy and Public Consciousness , Snapshots of Doctoral Research at University College Cork , 2014 . Cited in http: //publish. ucc.ie/ Boolea 2014/00/31-power-2014,p. 155 - 157 .

(28) Memorandum from Rutherford poats of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , January 30 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 185 , Pp. 590 – 591.

(٢٩) مروة علوان راضي الفتلاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من ١٩٧٩ – ٢٠١١ (البحرين وقطر أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣، ص ٤.

(30)Kathleen Marie Barr , Held Hostage : America and its Allies Confront OPEC , 1973 – 1981 , A dissertation Submitted to the office of Graduate Studies of Texas A & M University , May 2012 , p. 190 .

(٣١) نقلاً عن : عمر سعد خالد الزهيري ، أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية – الإيرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٦ .

(٣٢) نبيلة محمود ذيب مليحة، السياسة الأمريكية تجاه إيران (١٩٤٥ – ١٩٨١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين ، ٢٠١٢، ص ٢٤٧.

(33) Summary of Conclusions of Policy Review Committee meeting , Washington , February 6 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 186 , Pp. 593 – 595 .

(34) Minutes of Policy Review Committee meeting , Washington , February 8 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol ;. Xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 187 , p. 596 .

(35) Ibid., Pp. 597-600.

(36) Telegram from the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia , Washington , February 9 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 188 , Pp. 601 – 602 .

(37) Ibid., p. 603 .

(٣٨) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ – ٢٦٣ .

(٣٩) شيماء مسج بكه الزيادي ، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣– ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ ، ص ١٦١ .

(40) John Costley Barrow , Op. Cit., p. 148 ; James Philips , Op. Cit., p. 10 .

(٤١) نقلاً عن : بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(42) John Costley Barrow , Op. Cit., p. 148 ; James Philips , Op. Cit., p. 10 .

(43)Anthony S. Campagna ,Economic Policy in the Carter Adminstrater Green Wood Press , West Port C.T , 1995, p. 148 .

(٤٤) Mohamed Ramady and Wael Mahde , Op. Cit., p. 44؛ للمزيد من التفاصيل ينظر : صباح صيوان الشويلي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه أزمة الطاقة العالمية ١٩٦٩ – ١٩٧٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشور ، كلية التربية للعلوم الانسانية . جامعة البصرة ٢٠٢٠ .

(٤٥) أيان سيمور ، الأوبك : أداة تغيير ، ترجمة . عبد الوهاب الأمين ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، ١٩٨٣، ص ٢٩٦ ؛ Mohamed Ramady and Wael Mahde , Op. Cit., p. 44 .

(46) Quoted in : Mohammed Ali Ahmed Jwabreh , The Role of the Arab Oil in the US Foreign Policy Towards the Middle east 1967 – 1981 , Unpublished desertion . Pondicherry University , 1991 , p. 343.

(47)Memorandum from James Cochrane of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , February 23 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 191 , p. 614 – 615.

(48)Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington February 23 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 192, p. 615–618 .

(٤٩) شيماء مسج بكه الزيادي ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(50)Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , April 5 , 1979, Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 196 , p. 624, Note 2.

(٥١) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ؛ حيدر علي خلف العكيلي ، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، أوبك، (١٩٦٠– ١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٤، ص ٢٣١ – ٢٣٢ .

(52) Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to the President Carter , Washington , March 16 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 193 , p. 619.

(٥٣) حسين آغا وآخرون ، بعض مسائل النفط والطاقة ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٢، ص٤٤.

(٥٤) سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ – ١٤١ .

(55) Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to the President Carter , Washington , March 16 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 193 , p. 619; James Philips , Op. Cit., p. 3 ;

يوسف خليفة اليوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥، ص ٢٨١.

(٥٦) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ ؛ ر.و. إندچيكيان ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٥٧) نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ ؛ محمد حجازي ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٥٨) سيروب إستيبانيان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢.

(٥٩) جريدة الأنباء (الكويت) ، العدد ١٢٢١ ، ٢٣ / آيار / ١٩٧٩ ، ص ٧.

(٦٠) محمد حجازي ، المصدر السابق ، ص ٦١ ؛ نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٦١) نقلاً عن : بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(٦٢) نقلاً عن: حسين آغا وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٤١ –٤٤.

(٦٣) نقلاً عن : جريدة الأنباء (الكويت) ، العدد ١٢١٥ ، ١٧ / آيار / ١٩٧٩، ص ٩.

(٦٤)آيان سيمور ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ ؛ نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٦٥) نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

(66)Memorandum from Rutherford poats of the National Security Council Staff to Henry Owen of the National Security Council Staff , Washington , April 30 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 203 , p. 638, Note 3 .

(٦٧) جيمي كارتر ، مذكرات البيت الأبيض، ترجمة سناء شوقي حرب، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣ ، ص ٤١٢ – ٤١٤ ؛ ف. وليام إينغدال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩ ؛

Brian Roewe , Time for a Tune up : With Updates for today's Context , Bishop's 1981 Message on Energy could have Renewed Impact , Magazine National Catholic Reporter , Vol. 50 , No. 13 , Publication date : April 11 , 2014 , Pp. 1 – 2 ; Kathleen Marie Barr , Op. Cit. , Pp. 136 – 137 .

(68) Anthony S. Compagna , Op. Cit., p. 141 ; John Costley Barrow , Op. Cit., p. 151 .

(٦٩) جيمي كارتر ، مذكرات البيت الأبيض ، المصدر السابق ، ص ٤١٢.

(70)Memorandum from Secretary of State Vance and Secretary of Energy Schlesinger to the President Carter , Washington , March 30 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 195, p. 621–622.

(71)Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , April 5 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 196 , p. 623 – 624 .

(72)Ibid., p. 623, Note 2 .

(73)Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , April 5 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 196 , p. 624 ; Willian A. Link and Arthur S. Link , Op. Cit., p. 724 ; Anthony S. Campagna , Op. Cit., p. 142 .

(74) Letter from President Carter to French President Giscard d'Estaing , Washington ,April 11 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 198 , p. 628 Note 2.

(75) Quoted in: John Costley Barrow , Op. Cit., p. 167 – 172 .

(76) Memorandum of Conversation , Washington, April 23 , 1979, Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 201 , p. 633 .

(77)Ibid., p. 633, Note 4.

(78)Telegram from the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia , Washington , April 16 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974–1980), No. 200, p. 631

(79) Notes from Henry Owen of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington, May 15 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 204 , Pp. 641 – 644 .

(٨٠) جريدة الأنباء (الكويت) ، العدد ١٢٠٦ ، ٨ / آيار / ١٩٧٩ ، ص ٧ .

(٨١) جريدة الأنباء (الكويت) ، العدد ١٢٠٧ ، ٩ / آيار / ١٩٧٩ ، ص ٧؛ جريدة الأنباء (الكويت) ، العدد ١٢٢٥ ، ٢٧ / آيار / ١٩٧٩ ، ص ٨.

(82) Editorial Note , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 –1980) ,No. 208 , p. 652 .

(٨٣) نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١١.

(٨٤) جريدة البلاد (السعودية) ، العدد ٦١٥٠ ، ٣٠ / آيار / ١٩٧٩ ، ص ١.

(85) Memorandum from the Military Assistant to the President's Assistant for National Security Affairs (Odom) to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , May 31 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 210 , Pp. 655 – 656 .

(86) Paper Prepared by the National Security Council Staff , Washington , Undated , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 212 , p. 659.

(87) Telegram from the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia , Washington, June 8 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 215 , p. 665–668 .

(88) Ibid. , p. 669, Note 1 .

(89) Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , June 22 , 1979, Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 220 , Pp. 679 – 681 .

(٩٠) يوسف صايغ ، سياسات النفط العربية في السبعينات فرصة ومسؤولية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٣، ص ١٤٩ .

(٩١) محمد حجازي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٩٢) سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص ١٤٢ .

(٩٣) آيان سيمور ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ ؛ يوسف صايغ ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

(94) Telegram from the Department of State to Selected Diplomatic Posts , Washington , June 22 , 1979 , Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 220 , p. 679, Note 3 .

(95) Kathleen Marie Barr , Op. Cit., Pp. 167 – 168 .

(٩٦) نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(97) John Costley Barrow , Op. Cit., p. 193 .

(٩٨) جيمي كارتر ، مذكرات البيت الأبيض ، المصدر السابق ، ص ٤٤٦ .

(99) Kathleen Marie Barr , Op. Cit., p. 172 .

(100)Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Tarn off) to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , June 29 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 222 , p. 707, Note 22 ; Kathleen Marie Barr , Op. Cit., p. 174

(101) Memorandum from Secretary of Energy Schlesinger to President Carter ,Washington, August 23 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , No. 230 , Pp. 728 – 734 ;

إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات الأمريكية السوفيتية مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات ، ط١ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٨٨ .

(١٠٢) جيمي كارتر ، مذكرات البيت الأبيض ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣ ؛ زينب صبري مهدي ، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩ – ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ ص ٦٩.

(١٠٣) محمد محمود الطناحى ، المصدر السابق، ص١٤٦.

(١٠٤) تعد أزمة الرهائن أزمة سياسية ودبلوماسية حدثت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، كان السبب في حدوثها هجوم الطلبة الإيرانيين على مبنى السفارة الأمريكية في طهران وذلك في الرابع من تشرين الثاني ١٩٧٩، واعتقل ستين دبلوماسياً، وفي بعض المصادر يذكر أثنين وخمسين كرهينة مطالبين بإعادة الشاه إلى إيران لمحاكمته مقابل اطلاق سراح الرهائن، واستمر احتجازهم لمدة (٤٤٤) يوماً ، وأفرج عنهم في عشرين من كانون الثاني ١٩٨١. لمزيد من الاطلاع ينظر: مذكرات جيمي كارتر ،: كامب ديفيد : حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة ، ترجمة. شبيب بيضون ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٥ ؛ أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩–٢٠١١، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٢، ص٢٦١–٢٦٣.

(١٠٥) أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٢٦٤ .

(١٠٦) محمد محمود الطناحى ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ – ١٤٩ ؛ جريدة الوطن (الكويت) ، العدد ١٨٨٦ ، ١٩ / كانون الثاني / ١٩٨٠ ، ص ٩.

(١٠٧) سلمى عدنان محمد الكباسي ، إيران وأمن الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية السلسلة الخاصة ٣٨ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٤ .

(١٠٨)رائد حسن زغير ، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي ، ط١ ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٤ ، ص ٣٦ .

(109) Memorandum from the Director of the International Communication Agency (Reinhardt) to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , November 8 , 1979 . cited in : FRUS. Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 243 , p. 768, Note 94 .

(١١٠) كان هناك جملة من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ضد إيران منها : منع استيراد النفط من إيران، وتجميد الأموال الإيرانية الموجودة في البنوك الأمريكية، وطرد الدبلوماسيين والطلبة الإيرانيين من الأراضي الأمريكية الذين ليس لديهم تأشيرات دخول قانونية، كما تم حظر المظاهرات الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقامت بفرض الحظر على المعدات العسكرية فضلاً عن مناشدة الرئيس كارتر لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي للضغط على إيران لإطلاق سراح الرهائن ، بينما دعت إيران لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي وإنشاء لجنة للتحقيق في جرائم الشاه وإعادة الأموال إلى إيران ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أشارت أنه لا يمكن مناقشة قضية عودة الشاه إلى إيران ما لم يطلق سراح الرهائن المحتجزين ، وأشار الرئيس كارتر إلى احتمال اللجوء إلى العمل العسكري لإنقاذ الرهائن إن تطلب الأمر . لمزيد من الاطلاع ينظر : نبيلة محمود ذيب مليحة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ – ٢٥٧ ؛ محمد محمود الطناحى ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ – ١٥٠ .

(111) Telegram from the Department of State to Seleceted Diplomatic Posts , Washington , November 19 , 1979 , Cited in : FRUS. Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 245 , p. 773 .

(١١٢) مذكرات جيمي كارتر ، كامب ديفيد : حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة ، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(113) Memorandum from Secretary of the Treasury Miller to President Carter , Washington , December 5 , 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 249 , p. 781, Note 116 ;

أليكسي فاسيليف , تاريخ العربية السعودية ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢٠ ؛ جريدة الوطن (الكويت) ، العدد ١٨٨٢ ، ١٤ / كانون الثاني / ١٩٨٠ ، ص ص ١–١١.

(114) Memorandum from Secretary of the Treasury Miller to President Carter , Washington , December 5, 1979 , Cited in : FRUS. , Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 249 , p. 779.

(١١٥) نقلاً عن: سلمى عدنان محمد الكباسي ، أمن الخليج العربي في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية ٩ ، ج ٢، جامعة البصرة ، ١٩٨٠، ص ١٤٣.

(١١٦) سلمى عدنان محمد الكباسي ، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٧٥ – ١٩٨٢) ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ؛ شيماء مسج بكه الزيادي ، المصدر السابق ، ص ١٥٧.

(١١٧) فاضل محسن علي الحمادي ، صدمات النفط الثلاث وانعكاساتها على الدول المنتجة والمستهلكة ، بحث تكميلي غير منشور مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في اقتصادات الطاقة ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٥٨ ؛ ر. و. أندجيكيان ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(١١٨) نواف نايف إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١٦ –١١٩؛ سيروب إستيبانيان ، المصدر السابق ، ص ٢٣١.

(١١٩) آيان سيمور ، المصدر السابق ، ص ٣٠١.

(١٢٠) آيان سيمور ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(121)Telegram from the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia , Washington , September 9 , 1980, Cited in : FRUS. ,Vol. xxxvii , (Energy Crisis , 1974 – 1980) , No. 281 , Pp. 884 – 886 .

(١٢٢) مشدن وهيبة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣ – ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ص ٤٩

(١٢٣) يوسف صايغ ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ ؛ سالم بو غرارة ، المصدر السابق ، ص ١٥ – ١٦ .

(١٢٤) لمزيد من الاطلاع عن الحرب العراقية – الإيرانية ينظر: إسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين ، ٢٠١٥؛ عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، ط ١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٧–١٢١.

(١٢٥) شيماء مسج الزيادي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨.

(١٢٦) عباس جليل فهد الصالحي ، مستقبل العلاقة بين العراق والأوبك في ظل جولات التراخيص النفطية ، بحث تكميلي غير منشور مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد لنيل درجة الدبلوم العالي في اقتصادات الطاقة ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤، ص ١٢ ؛ شكاكطة عبد الكريم ، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية (١٩٧٣ – ٢٠١٤) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٤ – ٢٠١٥، ص ٨٣ .

(١٢٧) لمزيد من الاطلاع عن الموقف الأمريكي من الحرب العراقية – الإيرانية . ينظر: ثائر صاحب شندل الحسني، الموقف الدولي من الحرب العراقية –الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤، ص ٣٦–٥٦ .

(١٢٨)سلمى عدنان محمد الكباسي ، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٧٥ – ١٩٨٢) ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .